مستقبل القدس

تأليف

ممدوح توفيق
القاضي

١٩٦٧

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة



مستقبل القدس

تأليف

ممدوح نوفل القاضي

١٩٦٧

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

المطبعة الفنية الحديثة
٢٠ شارع الشيخ الحنفي ت ٨٢٤٨٧١

مقـــدمة

قضية القدس من القضايا الملحة خصوصاً فى الوقت الحاضر بعد أن احتلت إسرائيل المدينة القـــديمة التى تضم أهم الأماكن المقدسة ، والتى كانت على الدوام مدينة الأحلام — حيث تتطلع النفس البشرية إلى الله ، وعملت على ضمها إلى الإقليم المحتل ، وعلى تغيير الجوانب المادية والروحية والسكانية فيها ، بإجراءات منفردة غير مشروعة ومتعارضة مع قواعد القانون الدولى ومبادىء الأمم المتحدة .

ولا شك أن حماية الأماكن المقدسة فى فلسطين كلها — سواء فى القدس أو خارجها — أمر يهم الجنس البشرى بأكمله ، وقد أصبحت هـذه الحماية — كما سنرى — محلا لتضارب الأهداف الدينية نتيجة إنقسام المسيحية وانتشار الإسلام . ثم ظهرت الحركة الصهيونية وعملت على تحقيق السيطرة اليهودية على هذه الأماكن ، ولم تنجح المحاولات

التى بذلت لإخضاعها للإشراف الدولى ،حتى اشتعلت الحرب الفلسطينية سنة ١٩٤٨ فدمر الاسرائيليون الكنائس والمساجد والأديرة وأماكن العبادة ، ولم توضع المقترحات والمشروعات التى أقترحت حينذاك — للاشراف على الأماكن المقدسة خارج القدس — موضع التنفيذ ، مما أدى إلى خضوعها — حتى الآن — لسيطرة ونفوذ الصهيونية العالمية التي تهدف أساساً إلى تقويض كل الأديان والقضاء على سلطانها .

وقد كانت مدينة القدس فى الماضى ضمن أرض بنى كنعان ثم غزاها العبرانيون منذ ثلاثة آلاف عام واتخذوها عاصمة لمملكتهم اليهودية التى لم تعش سوى فترة تاريخية وجيزة . ثم دمرت المدينة عام ٥٨٦ قبل الميلاد وتشرد من فيها من اليهود ولم يسمح لهم بالعودة إلا فى عهد الفرس الذين دالت دولتهم على أيدى الاسكندر الأكبر. ثم خضعت المدينة لحكم البطالمة والرومان الذين أعادوا تشييدها ، واتخذها السيدالمسيح مركزاً لنشر تعاليمه إلى أن استولى عليها المسلمون، ثم تتابع على

حكمها الفاطميون والمماليك والسلاجقة والصليبيون والأتراك .

ومن المعلوم أن مشكلة القدس لم تظهر إلا عندما عملت الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى على تغيير أوضاعها ضمن خطة الإستيلاء على فلسطين ، فقد أنشأ الألمان والبريطانيون والفرنسيون والإيطاليون واليونانيون ما يعرف الآن بالقدس الجديدة خارج أسوار المدينة التاريخية القديمة ، ثم أدارت سلطة الإنتداب البريطانى منطقة القدس بواسطة مجلس بلدى محلى مكون من الموظفين البريطانيين التابعين للمندوب السامى البريطانى فى فلسطين. وعندما ثار الشعور القومى العربى ضد خطة الصهيونية اقترحت اللجنة الملكية الإنجليزية سنة ١٩٣٦ تقسيم فلسطين مع اخضاع القدس لبريطانيا ، ولكن الاشتباكات المسلحة بين العرب والصهاينة أدت إلى خضوع القدس القديمة لعرب الأردن وسيطرة اليهود على القدس الجديدة .

ولما انعقد الرأى على تقسيم فلسطين ـ ضد إرادة العرب ـ ثارت فكرة تدويل القدس باعتبار أن التدويل نتيجة منطقية

للتقسيم ، كما اقترح البعض وضع القدس تحت الوصاية الدولية المؤقتة ، أو تعيين شخص محايد ـ أو موظف من الأمم المتحدة لإدارتها . وفى سنة ١٩٤٧ أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ، على أن تخضع القدس والمنطقة المحيطة بها لمركز مستقل تحت نظام دولى تشرف عليه الأمم المتحدة ، ولكن العرب عارضوا تقسيم فلسطين لأن فكرة التقسيم وفصل منطقة القدس يتنافى مع عروبة فلسطين ووحدتها ومع حق الشعوب فى السيادة وتقرير مصيرها ومع الحقوق الطبيعية للعرب وهم « أصحاب البلاد الشرعيين وحماة مقدساتها » ، كما عارض الإسرائيليون التدويل بعد أن تظاهروا فى بادىء الأمر بالموافقة عليه باعتباره الثمن الوحيد لإنشاء اسرائيل . وقد باءت جميع هذه المقترحات والتوصيات بالفشل ، فاقترح الوسيط الدولى برنادوت ضم القدس إلى الإقليم العربى مع منح المجموعة اليهودية المقيمة فيها بعض مظاهر الاستقلال الذاتى .

وعلى الرغم من أن لجنة التوفيق الفلسطينية قررت فى خريف

عام ١٩٤٩ أنه لا يحق للعرب أو اليهود أن يجعلوا من القدس عاصمة لهم، كما أكدت الجمعية العامة قرارها الخاص بالتدويل، إلا أن اسرائيل رفضت هذه القرارات وتحدتها ونقلت وزاراتها إلى القدس، فأصدر مجلس الوصاية قرارين فى ٢٠ ديسبر سنة ١٩٤٩ يشجب فيهما إجراءات اسرائيل بضم القدس ويطالبها بالرجوع عما قامت به، ثم انعقد البرلمان الإسرائيلى فى القدس وأعلن أنها عاصمة البلاد، وبدأت وزارة الخارجية تنقل مقرها إليها، ولجأت السلطات الإسرائيلية إلى أساليب الضغط الدبلوماسى المتكرر والدعاية والإغراء فى تنفيـذ خطتها العامة الرامية إلى تعزيز المركز القانونى لمدينة القدس كعاصمة لإسرائيل، حتى أنها احتفلت فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٦ بتدشين المبنى الجديد للبرلمان الإسرائيلى على هضبة « الرئيس » المشرفة على القدس فى احتفال ضخم دعت إليه سفراء ورؤساء الدول، وأعلنت الصحف الإسرائيلية أن تدشين « الـكنيسيت » هو عيد قومى لإسرائيل ورمز لنجاحها فى جعل القدس عاصمة لها.

ثم قامت الصهيونية بوضع مخطط جديد لجعل القدس عاصمة لإسرائيل ، وذلك بتطويرها عن طريق تشكيل لجنة برلمانية للإشراف على شئون المدينة وترميم وإعمار المناطق السياحية ودعوة رجال التجارة والصناعة إلى الإسهام فى اقامة المصانع والمشروعات التجارية ، ودعم مركزها القانونى الداخلى بتحويلها إلى مركز إدارى تتركز فيه جميع دوائر الحكومة والهيئات التشريعية والأحزاب السياسية ، وتعزيز مركزها الدولى بعقد المؤتمرات الدولية فيها والسعى الدبلوماسى لدى الحكومات الأجنبية لنقل سفاراتها إليها من تل أبيب . وقد دعمت إسرائيل هذا المخطط الصهيونى فى يونيو سنة ١٩٦٧ بالاعتداء على القدس القديمة وطرد العرب منها والعمل على ضمها إلى القدس الجديدة .

وسوف نتناول فى هذا الكتاب معالجة قضية القدس على ضوء الجوانب التاريخية والدينية والسياسية المختلفة لتقرير مستقبلها.

الفصل الأول

حماية الأماكن المقدسة

لقد أحس الإنسان خلال العصور التاريخية القديمة بقدسية الأراضى الفلسطينية فبنى فيها أماكن العبادة وأحواض المياه المقدسة وأقام الشعائر والطقوس الدينية فى الحدائق والغابات والتلال، خاصة فى الأماكن المجاورة لينابيع المياه حيث انتشرت عبادة آلهة الإخصاب والعطاء فى العهد الوثنى ، وآلهة الصحة والجمال واللهو والشعر والموسيقى فى العهدين الإغريقى والرومانى، وكذلك فى المناطق الصحراوية الحارة التى انتشرت فيها عبادة القمر . ثم تطورت هذه المعتقدات على مر العصور بتطور التأمل والفكر الإنسانيين، وكان من نتيجة ذلك كله أن ظهرت الأديان السماوية الثلاثة وهى اليهودية والمسيحية والإسلام . ولذلك يمكن القول بصفة عامة إن الأماكن المقدسة فى فلسطين أمر يهم الجنس البشرى كله ، ولا يقتصر التعلق بها على جنس واحد أو عقيدة واحدة بل يتجاوز ذلك إلى كل العقائد والأجناس .

ولا توجد حتى الآن قائمة مفصلة بجميع الأماكن المقدسة فى فلسطين . ذلك أن الاختلاف بين الطوائف المسيحية والإسلامية وغيرها لما يزل قائما حول معيار تحديد المكان المقدس: فالبعض يعتبر أن كل مسجد أو كنيسة أو دير أو أى مكان آخر للعبادة مكاناً مقدساً ، والبعض الآخر لا يقر هذا النظر ويقصر وصف المكان المقدس على الأماكن والمواقع الهامة فى تاريخ العقائد السماوية . وإذا كان الإجماع لم ينعقد بعد حول تحديد الأماكن المقدسة فى فلسطين ، إلا أنه من المتفق عليه بصفة عامة أن الأماكن المقدسة الإسلامية توجد أساساً فى مدينة القدس وفى بيت لحم وأريحا ونابلس واللد والرملة وغيرها، وأن الأماكن المقدسة اليهودية توجد أساساً فى القدس وفى هيبرون وصفد وطبرية وبيت لحم ، وأن الأماكن المقدسة المسيحية توجد أساساً فى القدس وفى بيت لحم وأريحا ووادى الأردن ونابلس ولاترون والناصرة وغيرها .

والواقع أن الأماكن المقدسة فى فلسطين لم تصبح محلا

لتضارب الأهداف الدينية إلا نتيجة ثلاثة عوامل رئيسية وهى:

١ — ظهور حركة الإنقسام المسيحى .

٢ — خضوع الأماكن المقدسة للحكم الإسلامى .

٣ — ظهور الحركة الصهيونية .

فلقد دارت فى خلال القرنين الخامس والسادس مناقشات حادة بين المسيحيين حول طبيعة السيد المسيح ، فقرر الحبشيون والأقباط وغيرهم أن المسيح شخص واحد يتمتع بطبيعة إنسانية واحدة، وقرر أنصار الكنيسة الكاثوليكية فى روما أن المسيح شخص واحد يتمتع بطبيعة مزدوجة تجمع بين خصائص الإنسان وخصائص الله . وقد ترتب على هذا الخلاف الفلسفى أن انشقت بعض الطوائف عن الكنيسة الرومانية ونزحت أعداد كبيرة منها إلى الأراضى المقدسة فى فلسطين حيث قامت ببناء الكنائس والأديرة وأماكن العبادة المستقلة . وفى عام ١٠٤٥ إنشق المسيحيون الشرقيون عن الكاثوليك فى روما بسبب الخلاف بين الطائفتين حول فكرة الروح القدس Filioque ، ذلك

أن أنصار الكنيسة الكاثوليكية فى روما قرروا أن « الروح القدس » تنبع من الله ومن المسيح معاً ، بينما أنكرت كنيسة الأرثوذكس الرومانية صلة المسيح بالروح القدس وقررت أنها تنبع من الله وحده .

وقد إحتدمت هذه الخلافات المسيحية فى القرون التالية وتحولت كل كنيسة إلى عالمها الخاص ولغتها وشعائرها ومعتقداتها حتى أصبحت هناك كنيسة شرقية وأخرى غربية . ورغم كل ذلك فإن احترام الأماكن المقدسة فى فلسطين والتعلق بأماكن العبادة فيها ظلت هى النقطة الوحيدة التى تلتقى عندها كل الطوائف المسيحية .

ولما زادت الخلافات والمنازعات بين الكاثوليك والأرثوذكس طالبت كل طائفة منهما بوجوب حماية الأماكن المقدسة وضمان حرية الوصول إليها ، واستمر هذا الخلاف قائماً بين الطائفتين مدة زمنية كبيرة إلى درجة أن الحملة الصليبية التى وجهتها الدول الكاثوليكية فى أوائل القرن الحادى عشر تحولت

عن غرضها الأساسى (وهو تخليص الأماكن المقدسة من أيدى المسلمين) إلى تدمير معاقل القوة للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية فى القسطنطينية .

إن الإسلام نشأ وانتشر كما هو معلوم خلال القرن السابع . وفى عام ٦٣٨ استولى العرب على أهم الأماكن المقدسة فى فلسطين بقيادة عمر بن الخطاب ولكنهم « تركوا الأقوام فى الصوامع وما فرغوا أنفسهم له » والتزموا باحترام أماكن العبادة وما يجرى فيها من شعائر . وبعد العصر العباسى سادت فترة من القلق والاضطراب حتى قامت مصر بالسيطرة الكاملة على فلسطين ، التى تتابع على حكمها بعد ذلك الفاطميون والسلاجقة الأتراك . وفى أوائل القرن الحادى عشر وجه الصليبيون الغربيون غزواتهم إلى الأراضى المقدسة ، وأقاموا المملكة المسيحية فى فلسطين ، وقد احتفظ الغزاة الصليبيون لأنفسهم بحق إقامة طقوسهم الدينية الكاثوليكية فى الأماكن

المقدسة مع السماح للطوائف الدينية الأخرى بممارسة طقوسها الخاصة .

واستمر الصراع بين المسيحيين والمسلمين مدة طويلة ، إنتهت بانتصار المسلمين بقيادة صلاح الدين الأيوبى وبخضوع الأماكن المقدسة فى فلسطين للحكم الإسلامى . ورغم أن الحكم الإسلامى قرر حماية الأماكن المقدسة واحترام حرية الوصول إليها كما سنرى فيما بعد ، إلا أن النزاع بين الطوائف المسيحية حول هذه الأماكن ظل قائما رغم سيطرة نفوذ الكنيسة الكاثوليكية ، خصوصا إبان الحكم العثمانى الذى أظهر عطفا على مطالب الأرثوذكس والأرمن بسبب حصولهم على الرعوية العثمانية .

لقد أثار عطف الدولة العثمانية على الطوائف المسيحية الشرقية ثائرة الأوساط الكاثوليكية . فتدخلت كنيسة روما لحماية الكاثوليك فى الأماكن المقدسة من جهة، وحرمان الأرثوذكس من حقوقهم ومصالحهم من جهة أخرى . وقد

اعتمدت الكنيسة الكاثوليكية فى هذا التدخل على الدول الأوربية اللاتينية مثل جنوا ونابولى وفينيسيا وفرنسا والنمسا ، واستطاعت بمعاونة هذه الدول التجارية الهامة أن تمارس الضغط الدبلوماسى على الأتراك لحماية مصالح الكاثوليك فى الأماكن المقدسة بمقتضى معاهدات دولية .

ولعله من الإنصاف القول بأن الإسلام قد نشر السلام العادل على الأماكن المقدسة أطول مدة تاريخية منذ العصر الرومانى . ولكن حركة الإنقسام المسيحى مالبثت أن أثارت قلق الحكومة العثمانية ، ففى عام ١٧٥٧ وضع الأرثوذكس أيديهم على الأماكن المقدسة التى تهمهم فى القدس وبيت لحم وغيرها وحصلوا على اعتراف السلطان العثمانى بالأوضاع القائمة ، وفى عام ١٨٤٧ اختفى رمز « النجمة الفضية » Silver Star الدال على حقوق الكاثوليك فى الأماكن المقدسة ، واتهمت الأوساط الدينية الكاثوليكية الأرثوذكس بإخفائها مما أثار الإضطراب والشك فى العالم المسيحى .

ولقد انتهزت فرنسا فرصة الخـــــلاف بين الأرثوذكس والكاثوليك لإثارة مشكلة حماية الأماكن المقدسة من جديد ، وقام السلطان العثمانى ـ تحت ضغط فرنسا ـ بتشكيل لجنة تحقيق مشتركة لدراسة هذه المشكلة ، ولـكن اللجنة تحيزت لمطالب الـكاثوليك فتدخل قيصر روسيا لحماية مصالح الأرثوذكس من سيطرة النفوذ الـكاثوليكى ، وأصر القيصر على ضرورة المحافظة على الأوضاع القائمة فى الأماكن المقدسة Status quo مما اضطر الحـكومة التركية إلى استبدال اللجنة المذكورة بلجنة أخرى تتـكون من الأتراك أنفسهم ، وقد استجابت اللجنة الأخيرة لمطالب روسيا العادلة عندما أكدت ضرورة المحافظة على الأوضاع القائمة فى الأماكن المقدسة دون الإضرار بحقوق الـكاثوليك .

وجدير بالذكر أن اليهود لم تـكن لهم دولة خاصة بهم فى فلسطين إلا فى خلال فترات ضئيلة من التاريخ ، فمملـكة داود وسليمان لم تستمر إلا ٧٨ عاما من سنة ١٠٠٠ قبل الميلاد إلى

سنة ٩٢٢ قبل الميلاد ، كما أن مملكتى يهوذا وإسرائيل اللتين ورثتا المملكة اليهودية الموحدة سقطتا سنتى ٧٢٢ ، ٧٨٧ قبل الميلاد . إلا أن العقيدة اليهودية التى انتشرت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أصرت على أن اليهود هم شعب الله المختار الذى فضله الله على الشعوب جميعاً ، وأن الله اختار داود لإنشاء مملكة بنى إسرائيل وجعل عاصمتها أورشليم (القدس) ، وأن اليهود سوف يسترجعون مملكتهم بتأييد من الله . « وسيسجد الملوك والشعوب فى أورشليم أمام إسرائيل وربها » . وعلى الرغم من تفرع الحركة اليهودية إلى جماعة محبى صهيون فى روسيا وجماعة اليهود البروتستانت فى ألمانيا وجماعة يهود غرب أوربا وأمريكا ، إلا أن الحركة المذكورة استهدفت منذ نشأتها السيطرة الكاملة على الأماكن المقدسة فى فلسطين ـ خاصة فى القدس .

ولقد دفعت هذه الحركة العنصرية اليهودية (بالإضافة إلى حركة الإنقسام المسيحى) الدولة العثمانية إلى التفكير فى حماية

الأماكن المقدسة فى فلسطين ، فأصدر السلطان عبد المجيد دكريتا هاماً سنة ١٨٥٢ بخصوص حماية الأماكن المقدسة وأماكن العبادة فى فلسطين ، وينص هذا الدكريتو على أنه فى حالة تعارض المصالح والمطالب بين الطوائف الدينية المختلفة حول هذه الأماكن ، فإنه من الواجب احترام الأحوال القائمة والحقوق والامتيازات المكتسبة . كما جاء به أن تنظيم ممارسة الحقوق الدينية فى أحد الأماكن ليس معناه إلحاق وصف القدسية على هذا المكان وإنما معناه أن هناك ثمة منازعات بشأنه تقتضى تدخل الحكومة. ومن الأماكن المقدسة ــ المسيحية والإسلامية واليهودية ــ التى تم الاحتفاظ فيها بالأحوال القائمة كنيسة المدفن المقدس وتوابعه فى القدس ودير السلطان وكنيسة القيامة والحرم الشريف والمسجد الأقصى وصخرة المعراج وحائط المبكى ومعبد راشيل وغيرها .

وعندما انعقد مؤتمر السلام فى برلين سنة ١٨٧٨ لم تثر مسألة حماية الأماكن المقدسة ولم يحصل أى تعديل للأحوال

القائمة طبقا للدكريتو العثمانى . ولكن الحركة اليهودية الدينية تحولت فى أوائل هذا القرن إلى حركة سياسية تستهدف السيطرة على فلسطين وإثارة الاضطراب والفوضى فى العالم ، فقد نشرت عام ١٩٠٥ وثيقة أحبار اليهود المشهورة التى احتوت على تعليمات سرية تتصل بوسائل سيطرة اليهود على العالم وتقويض الدول المسيحية والقضاء على سلطانها بالعنف والإرهاب وإثارة الاضطرابات الاقتصادية وإشعال الفتن والحروب ، وإنشاء دولة يهودية عنصرية فى فلسطين تخضع لسلطانها جميع الأماكن المقدسة فى أورشليم وخارجها .

ولقد وجدت الصهيونية العالمية من الحرب العالمية الأولى فرصة لتنفيذ أهدافها السابقة ، فما أن خضعت فلسطين للقوات البريطانية سنة ١٩١٧ حتى صدر إعلان بالفور المشئوم بإقامة وطن قومى لليهود ، ووضعت الصهيونية خطة لإعادة بناء هيكل سليمان مكان المسجد الأقصى فى القدس والاستيلاء على جميع

الأماكن المقدسة فى فلسطين ـ بما فيها الحرم الشريف ـ باعتبارها ملكا لهم .

ولقد اقترح البعض حينذاك أن تشكل لجنة دينية تقوم بفحص ودراسة المشاكل والمطالب الخاصة بالأماكن المقدسة ، على أن تضم هذه اللجنة جميع الطوائف الدينية المعنية ، لكن الكاثوليك اعترضوا على هذا الاقتراح وفضلوا تشكيل اللجنة المذكورة من قناصلة الدول الأعضاء فى مجلس عصبة الأمم ، وخشيت بريطانيا أن يؤدى التشكيل الأخير إلى التدخل السياسى الذى يقضى على النفوذ البريطانى واقترحت تشكيل اللجنة تشكيلا دينياً من جميع الطوائف المسيحية برئاسة أحد الأمريكيين البروتستانت ، ولكن الكاثوليك اعترضوا على هذا الرأى خصوصاً أن رئيس اللجنة المقترحة كان يملك ـ طبقا لتشكيلها ـ أن يتخذ القرار النهائى فى حالة انقسام الرأى بين أعضائها .

وقد اقترحت فرنسا وقتذاك أن تشكل لجنة دولية للإشراف على حماية الأماكن المقدسة فى فلسطين ، على أن تضم هذه

اللجنة ثلاث هيئات مستقلة تمثل الأديان السماوية الثلاثة (اليهودية ـ المسيحية ـ الإسلام) ، وتقسم الهيئة المسيحية إلى لجنتين فرعيتين إحداهما من الروم الكاثوليك والثانية من الأرمن والأرثوذكس ، ولكن فرنسا تمسكت برئاسة اللجنة الكاثوليكية ، كما تمسكت بريطانيا برئاستها مما أدى إلى فشل كل هذه المقترحات .

هذا وقد كانت المادة ١٣ من وثيقة الانتداب على فلسطين الصادرة من مجلس عصبة الأمم تنص على أن سلطة الانتداب البريطانى مسئولة أمام العصبة عن احترام الحقوق الدينية القائمة وعن ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة . وقد حاولت سلطة الانتداب البريطانى تطبيق هذا النص ، إلا أن احترام الحقوق القائمة قد أثار بعض الصعوبات ، ذلك أن العادة جرت قبل الانتداب على أن الطائفة الدينية التى تقوم بإصلاح أو ترميم أحد الأماكن المقدسة المتهدمة تحتفظ بوضع اليد عليها ، ولكن مصالح الطوائف الدينية بدأت فى التعارض مما اضطر السلطة

البريطانية إلى أن تقوم بإصلاح أو ترميم هذا الأماكن بنفسها .

وكانت المادة ١٤ من وثيقة الانتداب على فلسطين تنص على تشكيل لجنة مختلطة لدراسة مشاكل الأماكن المقدسة ، ولكن هذه اللجنة لم تر الحياة بسبب انقسام الرأى حول طريقة تشكيلها كما سلف القول . ولذلك أغفلت سلطة الانتداب البريطانى تطبيق هذا النص وقررت ـ بطريقة تحكمية ـ الاحتفاظ للمندوب السامى البريطانى فى فلسطين بالحق فى أن يتولى بنفسه تسوية كافة المنازعات والخلافات بقرار نهائى مـــلزم لجميع الأطراف المعنية .

وعندما نشب القتال المسلح بين العرب واليهود سنة ١٩٤٨ دمر الإسرائيليون ونهبوا دير القديس جاورجيوس ودير راهبات القربان المقدس ودير كنيسة دورميزون وكنيسة نوتردام وغيرها من الكنائس والأديرة والأماكن المقدسة ، فأصدر مجلس الكنائس العالمى فى شهر ابريل سنة ١٩٤٨ إعلاناً جاء فيه « إننا نأمل أن يستمر المسيحيون فى جميع أنحاء العالم

يصلون من أجل سلام الأرض المقدسة وأن تكون أرض الله هى الأرض التى يعيش فيها الإنسان فى سلام وطمأنينة حيث تتأكد حماية الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها . كما نأمل أن نرى حقوق الإنسان وحرياته — بما فيها حرية العقيدة والعبادة — مصونة فى هذه الأماكن . وإذا كانت التسوية السياسية لمشكلة فلسطين تقع أساساً على الأمم المتحدة ، فإنه يجب عليها أن تأخذ فى اعتبارها الآمال السابقة » .

ولقد قامت الأمم المتحدة كما هو معلوم بتشكيل اللجنة الفلسطينية لدراسة مشكلة فلسطين على الطبيعة . وبحث مسألة حماية الأماكن المقدسة بصفة خاصة . وعندما انتهت اللجنة الفلسطينية من مهمتها عرضت على الجمعية العامة تقريراً بأعمالها ، وقد أشار هذا التقرير إلى ضرورة الإستمرار فى الإجراءات التى كانت تتبعها سلطة الانتداب البريطانى بخصوص الأماكن المقدسة فى فلسطين، فيما عدا مدينة القدس فيتقرر لها نظام دولى خاص . وصدرت بعدها تعليمات

إلى المقاتلين بضرورة المحافظة أثناء المعارك على الأماكن المقدسة واستبعادها من نطاق العمليات الحربية ، كما تدخل مراقبو الأمم المتحدة للتأكد من ذلك .

ولقد أثار تهديد الأماكن المقدسة قلق العالم وأبدت الأوساط المسيحية والإسلامية تخوفها من سيطرة الصهاينة عليها خصوصاً بعد أن استقر الرأى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على تقسيم فلسطين. وقد تبنى قرار الجمعية العامة توصيات اللجنة الفلسطينية بخصوص الأماكن المقدسة فى فلسطين فنص على إخضاع أهم الأماكن المقدسة للإشراف الدولى ممثلا فى الأمم المتحدة وأن تخضع القدس وبيت لحم للإدارة الدولية تحت سلطة مجلس الوصاية . ولكن استمرار القتال بعد قرار التقسيم اضطر مجلس الأمن إلى إصدار قرار فى ١٦ ابريل سنة ١٩٤٨ بدعوة جميع الأفراد والهيئات إلى الإمتناع عن أى عمل من شأنه تهديد سلامة الأماكن المقدسة أو التدخل

فيها بقصد حرمان المجموعات الدينية المختلفة من ممارسة حقوقها المقررة فى العبادة .

ثم كلفت الجمعية العامة مجلس الوصاية بإعداد مشروع نظام دولى لمدينة القدس . وقد أعد مجلس الوصاية هذا المشروع فى ٢١ إبريل سنة ١٩٤٨، وسوف نتعرض لهذا المشروع فيما بعد ، أما الآن فيكفى أن نقرر أن حماية الأماكن المقدسة فى فلسطين تقررت فى هذا المشروع على النحو التالى :

(١) يختص حاكم مدينة القدس وحده بحماية الأماكن المقدسة فى فلسطين .

(٢) يحدد الحاكم بقرار منه الأماكن والمواقع التى يلحقها وصف المكان المقدس ، وله أن يستعين فى ذلك بلجنة تحقيق .

(٣) إذا ثار خلاف بين الطوائف الدينية المختلفة — أو داخل طائفة منها — حول بعض الأماكن المقدسة ، فإن الحاكم يفصل فيه طبقاً لقاعدة حماية الأوضاع القائمة ، وللحاكم أن

يستعين فى ذلك بلجنة تحقيق أو بمجلس استشارى يضم ممثلى الأطراف المعنية .

(٤) يحظر على جميع المحاكم فى فلسطين أن تعيد النظر فى قرارات الحاكم .

(٥) إذا رأى الحاكم ضرورة ترميم أحد الأماكن المقدسة على وجه السرعة ، فله أن يطلب من الجماعة الدينية المعنية القيام بذلك ، فإذا لم يتم الترميم خلال فترة معقولة جاز له أن يقوم بالترميم بنفسه على نفقة المدينة أو الجماعة الدينية المعنية .

(٦) لا يجوز فرض رسوم جـــديدة على زيارة الأماكن المقدسه .

وقد نصت المادة ٣٧ من المشروع السابق على مسئوليات الحاكم بخصوص الأماكن المقدسة ويمـــكن تلخيصها فيما يلى :

(ا) الإشراف على تطبيق النصوص الدستورية الواردة فى نظام التدويل بخصوص حماية الأماكن المقدسة .

(ب) رعاية الحقوق القائمة فى حالة الخلاف حول هذه الأماكن .

وفى ١٤ مايو سنه ١٩٤٨ كلفت الجمعية العامة وسيطها فى فلسطين بأن يبذل مساعيه الحميدة لتأكيد حماية الأماكن المقدسة والمبانى الدينية بالإشتراك مع السلطات المحلية المختصة فى فلسطين. وتنفيذاً لهذا القرار أعدت لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة مشروع إعلان بخصوص الأماكن المقدسة خارج القدس . وفى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ دعا مجلس الأمن جميع الحكومات والسلطات المعنية باتخاذ كل وسائل الحيطة لحماية الأماكن المقدسة فى فلسطين وضمان حرية الوصول إلى المساجد والأديرة والكنائس وغيرها من أماكن العبادة . وقد تعهدت إسرائيل فى ٨ نوفمبر بالتزام المبادىء التى تضمنها إعلان لجنة التوفيق ، ولكنها تحفظت بخصوص الإجراءات التى يحتويها هذا الإعلان ؛ كما قطعت الدول العربية على نفسها عهداً بضمان حماية الأماكن المقدسة وضمان حرية الوصول إليها .

وفى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة التوفيق الفلسطينية بأن تقوم بإعداد مقترحات

جديدة بشأن الوضع الدولى لمنطقة القدس وحماية الأماكن المقدسة فى فلسطين، وقد اتخذت اللجنة النظام الذى سبق أن أعده مجلس الوصاية فى ٢١ أبريل أساساً لمقترحاتها الجديدة ، ولكنها أدخلت عليه بعض التعديلات الطفيفة خاصة فيما يتعلق بقرارات حاكم القدس ـ الذى يتولى الإشراف على جميع الأماكن المقدسة ـ إذ أجازت إعادة النظر فى هذه القرارات بواسطة محكمة دولية مختصة .

وفى شهر إبريل سنة ١٩٥٠ قدم مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة مشروعا معدلا لنظام تدويل القدس وحماية الأماكن المقدسة نص فيه على أن يطلب الحاكم رأى المحكمة العليا للمدينة بخصوص الجوانب القانونية التى تثيرها منازعات الطوائف الدينية المختلفة . ولكن هذه المقترحات لم توضع موضع التنفيذ .

ويمكن القول على وجه العموم أن الأماكن المقدسة فى فلسطين تهم الجنس البشرى كله ولا يقتصر التعلق بها على جنس واحد أو عقيدة واحدة بل يتجاوز ذلك إلى كل

العقائد والأجناس ، وأنه رغم خلافات الطوائف المسيحية إلا أن احترام الأماكن المقدسة ظلت هى النقطة التى تلتقى عندها كل هذه الطوائف ، وأن الإسلام نشر السلام على الأماكن المقدسة أطول مدة عرفها التاريخ مما سمح لأنصار الأديان الثلاثة بمختلف طوائفهم بأن يمارسوا شعائرهم وطقوسهم الدينية فى أماكن العبـــادة بحرية تامة . وعلى الرغم من تفرع الحركة اليهودية وانقسامها إلا أن هـذه الحركة استهدفت منذ نشأتها السيطرة الـكاملة على الأماكن المقدسة فى فلسطين ، ولسوف تتضح هذه الحقيقة فى المستقبل عندما تعمل الصهيونية العالمية على تنفيذ وصايا أحبار اليهود الملعونة بتقويض كل الأديان والقضاء على سلطانها وبسط السيطرة اليهودية على كل مكان مقدس .

الفصل الثاني

مشكلة القدس

تضم مدينة القدس (أورشليم) أهم الأماكن المقدسة فى فلسطين ، بل هى فى الواقع أهم مدينة مقدسة فى العالم ، ذلك أن المدن المقدسة فى العالم رغم كثرتها لاتخص سوى دين واحد أو عقيدة واحدة ، أما مدينة القدس فهى المدينة الوحيدة التى تخص الأديان السماوية الثلاثة . وتحد المدينة القديمة من الشرق والجنوب أودية كثيرة تفصلها عن التلال المجاورة ، أما فى الشمال والغرب فيمتد سهل كبير معتدل المناخ أستخدم للاقامة خارج أسوار المدينه التاريخية . وقد بدأ المسلمون والمسيحيون واليهود يقيمون على السهل المذكور فى منتصف القرن الماضى ، وانشأ المسيحيون الكنائس والأديرة على جبل الزيتون شرق القدس كما أقام اليهود الجامعة العبرية ومستشفى هاداسا على جبل المكبر شمالى القدس . وسوف نرى فيما بعد كيف انقست المدينة إلى قطاعين بمقتضى خطوط عسكرية ، فوقعت أغلب المنطقة الغربية

فى أيدى الإسرائيليين ، بينما استولى العرب على المدينة المسورة القديمة .

والواقع ان مدينة القدس (أو أورشليم) كانت فى الماضى ضمن أرض بنى كنعان ، وقد انتشرت فيها وفى المدن المجاورة لها — مثل مدينة أريحا — عبادة الأوثان . ثم غزا العبرانيون المدينة بقيادة الملك داود منذ ثلاثة آلاف عام وذبحوا من فيها واتخذوها عاصمة لمملكتهم ووجهوا منها الغزوات الغادرة ضد القرى المجاورة ، ثم قام الملك سليمان (ابن داود) ببناء هيكله فيها منذ نحو تسعمائة عام قبل الميلاد ، ولذلك تعلقت آمال اليهود بمدينة القدس وساد الإعتقاد بينهم بأنها رمز لوحدة القبائل العبرية ومركز لانتشار العقيدة اليهودية .

ولكن المملكة اليهودية لم تعش سوى فترة تاريخية وجيزة ، وفى عام ٥٨٦ قبل الميلاد قام نابو شادنزار بتدمير مدينة القدس وتشريد من فيها من اليهود ، ولم يسمح لهم بالعودة إلا فى عهد الفرس الذين دالت دولتهم بدورهم على أيدى الاسكندر

الأكبر . ثم خضعت مدينة القدس لحكم البطالمة (حكام مصر القدماء) والسوريين القدماء . وفى سنة ٦٣ قبل الميلاد غزا الرومان مدينة أورشليم واستولوا عليها واتخذوها مركزاً للعالم الغربى ، ولكن اليهود حاولوا التمرد على الحكم الرومانى فقضى الرومان على أغلبهم ودمروا هيكل سليمان سنة ٧٠ بعد الميلاد . وفى عام ١٣٥ حاول اليهود استعادة أورشليم بقيادة باركوشبا ، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل ، واختفوا من المدينة ، فقد ذكر الحجاج الذين زاروا فلسطين فى الربع الأول من القرن الثانى عشر أن نحو ألف واربعمائة يهودى فقط يعيشون فى فلسطين وأن عائلتين فقط منهم يقيمون فى القدس .

وفى عهد الامبراطورية الرومانية — التى ظلت تسيطر على فلسطين نحو ستة قرون — أعيد تشييد مدينة القدس ولم يسمح لليهود بدخولها . ولما ظهر السيد المسيح اتخذها مركزاً لنشر تعاليمه وقضى فيها معظم أيام حياته حتى قتل على أرضها المقدسة بواسطة اليهود . وعلى الرغم من انقسام الامبراطورية

الرومانية إلى الامبراطورية الرومانية فى الغرب والامبراطورية البيزنطية فى الشرق ، إلا أن دين الدولة الرسمى أصبح هو الدين المسيحى ، ولذلك زادت أعداد الحجاج إلى مدينة القدس وبدأت تستعيد مجدها القديم خاصة بعد أن اكتشف فيها الصليب المقدس وساد الإعتقاد بين المسيحيين بقيامة المسيح بعد صلبه فيها .

ولقد أدى انهيار الامبراطورية الرومانية إلى ظهور غزاة جدد لأسوار المدينة المقدسة ، ففى عام ٦١٤ استولى الفرس على المدينة ودمروا ما فيها من منشآت ومبان ، ولكن البيزنطيين المسيحيين استعادوها وطردوا اليهود منها. وفى سنة ٦٣٨ استولى العرب على القدس بقيادة عمر بن الخطاب، وبعد العصر العباسى قامت مصر فى القرن العاشر بالسيطرة على القدس ، ثم تتابع على حكمها الفاطميون والسلاجقة الأتراك ثم استولى الصليبيون عليها عام ١٠٩٩ ، ثم خضعت لحكم الأتراك سنة ١١٨٧ . وفى نهاية القرن الثالث عشر سيطر المماليك فى مصر على القدس، ثم سيطر العثمانيون عليها أربعمائة عام ساد خلالها السلام على

المدينة المقدسة ومارست فيها الطوائف الدينية شعائر العبادة بحرية تامة .

وجدير بالذكر أن سكان مدينة القدس البالغ عددهم ١٥٤٩٠ نسمة كانوا يقيمون فى بادىء الأمر بين حوائط المعابد وفى المبانى القديمة التى شيدها الأتراك ويستقبلون الحجاج المسلمين والمسيحيين من جميع أنحاء العالم ، ولكن الحركة اليهودية التى ظهرت خلال القرن الماضى إستهدفت تغيير هذه الأوضاع ، فأقام اليهود العائدون خارج أسوار المدينة القديمة وأنشأوا ما يعرف بالقدس الجديدة .

وقد قام الروس عام ١٨٦٠ بتشييد منشآت ضخمة فى القدس الجديدة ، وأقام فيها الألمان واليونانيون أحياء حديثة ، كما أنشأت الهيئات الكاثوليكية والبروتستانية الكنائس الكبيرة ذات الطابع الغربى وشيد البريطانيون والفرنسيون والإيطاليون المستشفيات والملاجىء والمدارس وأسهمت الولايات المتحدة فى تشييد مركز الشبان المسيحيين ومتحف روكفلر وغيرها من

المنشآت الدينية التى اتخذت مركزها الأصلى فى أوربا والولايات المتحدة .

وقد جذبت القدس الجديدة هجرة الطبقة الثرية من المسلمين والمسيحيين واليهود ، أما العائلات الفقيرة وأعضاء الجاليات الدينية فقد استمرت تقيم داخل أسوار المدينة القديمة ، ولذلك فإن القدس الجديدة لم تكن فى الواقع خالصة للسكان اليهود بل إن الكثير من المصانع والفنادق والحوانيت كانت مملوكة للعرب المقيمين خارج أسوار القدس القديمة ، أما هؤلاء الذين كانوا يعيشون داخل الأسوار فقد نزحوا إلى خارجها لقضاء مصالحهم المالية فى البنوك والحاق ذويهم فى المستشفيات والمدارس ، وفى نفس الوقت فإن الأهالى الذين نزحوا إلى خارج الأسوار ظلوا يترددون على أماكن العبادة فى القدس القديمة ويزورون أقربائهم وأصدقائهم القدماء .

ومن المعلوم أن المصالح الروحية المسيحية امتزجت منذ القرن الحادى عشر بالمصالح المادية السياسية فاتخذ الصليبيون

القدس عاصمة لهم ، لم يدم هـذا الموضوع طويلا وانتصر المسلمون فى النهاية . ولـكن اليهود لم يعانوا أى اضطهاد دينى أو عنصرى كالإضطهاد الذى تعرضوا له فى عصر الإمبراطورية الرومانية أو فى عصور المسيحية الأولى ، وذلك بفضل مبادىء التسامح الإسلامى التى تقوم على احترام حقوق ومصالح أهل الـكتاب . ولـكن سرعان ماتحولت الحركة اليهودية المتصوفة إلى حركة صهيونية عنصرية تستهدف السيطرة على القـدس والإستيلاء على المسجد الأقصى وصخرة المعراج وحائط المبـكى وكنيسة القيـامة وغيرها من المقدسات .

وعندما انصاعت سلطة الإنتداب البريطانى فى أوائل القرن الحالى لمطالب الصهاينة زادت أعداد المهاجرين اليهود حتى بلغ عددهم فى القدس سنة ١٩٤٦ ، ٩٩٫٣٢٠ يهودى بينما كان عدد المسلمين نحو ٣٣٫٦٨٠ والمسيحيين ٣١٫٣٥٠ ، وكان للمسلمين العرب فى فلسطين حينـذاك منظمة دينية تشرف على المحاكم الشرعية والأوقاف هى مجلس الإسلام الأعلى ، وفى عام ١٩٣٦

تشأت اللجنة العربية العليا فى فلسطين ، وهى لجنة سياسية تجمع عرب فلسطين من مسلمين ومسيحيين فى جبهة واحدة لمقاومة الصهيونية فى القدس وغيرها .

وفى السنوات الأخيرة للإنتداب البريطانى على فلسطين توفى عمدة القدس ، واختلف العرب الفلسطينيون واليهود حول تعيين خلف له ، فأصر العرب ـ وأغلبهم من المسلمين ـ على أن يكون العمدة الجديد مسلماً ، وصمم اليهود على أن يكون يهوديا بوصف أنهم يكونون أغلبية السكان فى المدينة ، فقررت سلطات الانتداب البريطانى أن يتولى إدارة مدينة القدس مجلس بلدى محلى يتكون كله من الموظفين البريطانيين ويتبع المندوب السامى البريطانى فى فلسطين .

وفى سنة ١٩٣٦ قامت بريطانيا بتشكيل لجنة ملكية اقترحت تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية على أن تخضع القدس لبريطانيا بما فى ذلك بيت لحم واللد والرملة والممر الممتد من القدس إلى يافا . ولم يدر فى ذهن اللجنة المذكورة تدويل

القدس وإنما اقترحت إخضاعها هى والمنطقة المحيطة بها للانتداب البريطانى ، ولـكن عرب فلسطين ـ من المسلمين والمسيحيين ـ عارضوا هذه الخطة وأشعلوا الثورة فى فلسطين ، وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية استجابت الولايات المتحدة للضغط الصهيونى وانتقل اليهود إلى مرحلة استعمال العنف للسيطرة على القدس وغيرها ، ولم تفلح اقتراحات موريسون سنة ١٩٤٦ بخصوص جعل القدس وبيت لحم وضواحيها مقاطعة مستقلة فى الدولة الاتحادية المقترحة .

وفى سنة ١٩٤٧ كلفت الأمم المتحدة اللجنة الفلسطينية بتحقيق جوانب المشكلة الفلسطينية على الطبيعة خاصة مشكلة القدس . وعندما وصلت اللجنة إلى مدينة القدس فى صيف سنة ١٩٤٧ لاحظت ـ كما جاء فى تقريرها ـ أن المدينة المقدسة تحولت من قرية صغيرة تضم عـــددا قليلا من المنازل إلى مدينة كبيرة حديثة مفعمة بالنشاط ، وأنه بعد نشوب الحرب الفلسطينية خضعت القدس القديمة لعرب الأردن بينما سيطر اليهود على

القدس الجديدة . وقد شكلت اللجنة الفلسطينية أربع لجان فرعية من بينها لجنة خاصة بمشكلة القدس والأماكن المقدسة ، وقطعت اللجنة مدة ثلاثة شهور فى دراسة مجموعة كبيرة من التقارير والمذكرات والوثائق ، واستبعدت الاقتراحات التى ترمى إلى تقسيم مدينة القدس بين العرب واليهود نظراً للصعوبات التى تعترضها ، وهى إما صعوبات نظرية ترتكز على تعلق ملايين البشر من المسلمين والمسيحيين واليهود بالمدينة المقدسة ، وإما صعوبات عملية تتصل بالتقسيم المادى ومايؤدى إليه من مشاكل.

ولما انعقد رأى اللجنة الفلسطينية على ضرورة تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى إسرائيلية رأت من الضرورى تدويل القدس باعتبار أن التدويل نتيجة منطقية للتقسيم ، وقد ساندت اللجنة هذا الرأى بالحجج التالية :

أولا : إن تقدم الشرق الأدنى يعتمد كثيرا على علاقات الصداقة والتعاون المثمر بين العرب واليهود ، والقدس هى أنسب مكان لالتقاء الطرفين تحت تجربة هامة للعمل المشترك تحت

إشراف المجتمع الدولى .

ثانياً : إن تدويل القدس من شأنه القضاء على مشاعر العداء والكراهية التى تلبد سماء الأرض المقدسة .

ثالثاً : إن تدويل القدس يفتح الأمل أمام التنمية الاقتصادية المشتركة بين العرب واليهود .

رابعاً : إن الصعوبات الاقتصادية التى تعترض تدويل القدس كاعتمادها على مواردها الذاتية لاتقلل من قيمة التدويل، إذ يمكن إدماج المدينة ضمن وحدة اقتصادية عامة بين الدول العربية وإسرائيل .

هذا وقد تعرضت اللجنة الفلسطينية فى النظام الذى اقترحته لتدويل القدس إلى مسألة مساحة المنطقة التى تخضع للتدويل . ذلك أن اللجنة الملكية البريطانية سنة ١٩٣٧ لم يدر فى ذهنها تدويل القدس ولذلك اقترحت أن تخضع منطقة القدس للانتداب البريطانى على أن تشمل هذه المنطقة مساحات كبيرة من الأراضى ، أما اللجنة الفلسطينية فرأت على العكس تضييق

نطاق المنطقة التى تخضع للتدويل بقدر الإمكان ، ومن جهة أخرى رأت اللجنة الفلسطينية من الملائم ضم المناطق والقرى المجاورة مباشرة للقدس (مثل بيت لحم) لنظام التدويل حتى يتحقق نوع من التوازن بين عدد السكان المسلمين والمسيحيين واليهود .

وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ على التوصية بتقسيم فلسطين ، وتبنت فى قرارها معظم الحلول التى اقترحها اللجنة الفلسطينية بخصوص القدس وأوصت بأن تحتل مـــدينة القدس ـ وبيت لحم ـ مركزا مستقلا Corpus Separ atum تحت نظام دولى خاص تشرف عليه الأمم المتحدة بواسطة مجلس الوصاية ، على أن تـكون أهداف هذا النظام ما يلى :

(ا) حماية وصيانة المصالح الدينية والروحيـــة للأديان السماوية الثلاثة عن طريق تأكيد الأمن والسلام .

(ب) الحث على تنمية التعاون والتفاهم السلمى بين العرب

والإسرائيليين ، وخلق الظروف الملائمة للتطور والنمو .

ثم كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس الوصاية التابع لها بمسئولية إقامة سلطة تتولى إدارة مدينة القدس باسم الأمم المتحدة ، على أن يقدم المجلس خلال خمسة شهور نظاما تفصيليا لتدويل القدس ينطوى على الأخص على المبادىء والنصوص التالية :

١ — أن يعين حاكم للمدينة بواسطة مجلس الوصاية وعلى مسئوليته .

٢ — أن يؤدى الحاكم سلطاته الإدارية ويباشر العلاقات الخارجية ممثلا للأمم المتحدة .

٣ — أن تباشر المجموعات المحلية فى المدينة والقرى المجاورة لها سلطات واسعة فى الإدارة .

٤ — أن يعرض الحاكم على مجلس الوصاية خطة لإقامة نوع من الاتحاد بين الطوائف اليهودية والعربية فى القدس .

٥ — أن تعتبر مدينة القدس مدينة منزوعة السلاح يحظر فيها أى نشاط عسكرى .

٦ — إذا تعذرت إدارة المدينة أو اعترضت هذه الإدارة صعوبات مرجعها انقسام الطرفين فإن الحاكم يتمتع بسلطات واسعة فى اتخاذ كل ما يراه ملائما .

٧ — أن يقوم الحاكم باعداد قوة بوليسية لصيانة القانون والنظام ـ خاصة فى الأماكن المقدسة ـ على أن يتم تدريب هذه القوة خارج المدينة .

٨ — أن ينتخب مجلس تشريعى من المقيمين فى المدينة ـ بصرف النظر عن جنسيتهم ـ تكون له سلطة التشريع وفرض الضرائب .

٩ — أن ينطوى نظام التدويل على إقامة تنظيم قضائى مستقل بالمدينة .

١٠ — أن تندمج مدينة القدس اقتصاديا فى الاتحاد الاقتصادى الفلسطينى .

١١ — أن يسمح لمواطنى الدول العربية وإسرائيل بدخول القدس والإقامة فيها بشرط أن يخضعوا فى ذلك لاعتبارات الأمن والاعتبارات الاقتصادية الأخرى التى يراها الحاكم بناء على توجيهات مجلس الوصاية .

١٢ — أن يقوم حاكم القدس بمراقبة هجرة المواطنين من الدول الأخرى إلى المدينة تبعاً لما يراه مجلس الوصاية .

١٣ — أن يتمتع المقيمون فى المدينة بجنسيتها الخاصة .

١٤ — أن يشمل نظام التدويل نصوصا خاصة بحماية حقوق الإنسان .

. . .

ولقد اعترض العرب على خطة تقسيم فلسطين برمتها وطالبوا بدولة عربية موحدة تكون عاصمتها القدس . أما اليهود فقد تفرق الرأى بينهم حول مسألة تدويل القدس ، ولكن التدويل قوبل بالترحيب فى النهاية باعتباره ثمنا لوجود اسرائيل . وفى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٨ بعث رئيس اللجنة الفلسطينية إلى رئيس مجلس الأمن خطابا يخطره فيه بأن تنفيذ النظام

الدولى لمدينة القدس وحماية الأماكن المقدسة يحتاج إلى بعض الوقت ، كما أرسل رئيس اللجنة إلى مجلس الأمن تقريراً فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٨ يشير فيه إلى أن الصراع القائم فى مدينة القدس يتطلب الاستعانة بقوة دولية لإقرار الأمن والنظام .

وفى شهر أبريل سنة ١٩٤٨ أعلن مجلس الكنائس الاتحادى المسيحى فى أمريكا أن الشعب الأمريكى قلق إزاء الاضطرابات السياسية فى فلسطين ويعلق أملا كبيراً على وقف إطلاق النار خاصة فى مدينة القدس التى تضم بعض الأماكن المقدسة الهامة التى لا يمكن السماح بتدميرها ، كما يرى أنه من الضرورى وضع نظام خاص بمدينة القدس تحت الوصاية الدولية واعتبارها مدينة حرة .

هذا وقد خصص مجلس الوصاية عدة شهور لإعداد نظام لتدويل القدس بناء على تكليف الجمعية العامة ، وقد أتم المجلس وضع مشروع تفصيلى بهذا النظام فى ربيع سنة ١٩٤٨ تضمن المبادىء الأساسية الواردة فى قرار الجمعية العامة . ثم دعا

المجلس الجانبين العربى والإسرائيلى لإبداء الرأى فى نظام التدويل الذى أعده فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٨ ، إلا أن اللجنة العربية العليا فى فلسطين لم تعلق على نظام التدويل نظراً لرفضها خطة تقسيم فلسطين برمتها ، أما الوكالة اليهودية فقد انتهزت هذه الفرصة وتظاهرت بالموافقة على تدويل القدس حتى يمكن إقرار خطة التقسيم بما يسمح بإقامة دولة إسرائيل . وقد اضطر مجلس الوصاية إزاء الصعوبات السياسية إلى تأجيل اجتماعاته وعرض الأمر على الجمعية العامة بعد أن تعثر فى عمله .

ولقد أصبح واضحا أن تنفيذ خطة تقسيم فلسطين وإقامة نظام دولى خاص بمدينة القدس تتعارض مع مطالب العرب وشعورهم القومى فعارضوا هذه الخطة بالقوة . وقد ازدادت الاشتباكات العسكرية حدة عندما انسحبت القوات البريطانية بعد إعلان بريطانيا تخليها عن الانتداب ، وأصبحت القدس والمنطقة المحيطة بها مسرحا لعمليات القتال العنيف الذى ألهبته المشاعر الدينية ، واشتدت هجمات العرب على مدينة القدس

وهاجموا فيها نحو مائة ألف يهودى وقطعوا الصلة بينهم وبين الجماعات اليهودية الأخرى المقيمة على الساحل عن طريق تل أبيب ـ القدس الذى أخلى تماما للعمليات العسكرية .

وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة التى بذلها مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس الوصاية لإعادة السلام إلى فلسطين إلا أن الصعوبات الحقيقية التى اعترضت هذه المحاولات تتلخص فى رفض الإسرائيليين التنازل عن المراكز التى احتلوها وقعود القوى الكبرى عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالقوة تمكينا لتنفيذ المخطط الصهيونى بإنشاء دولة إسرائيل . ولذلك استمر تبادل إطلاق النار بين الطرفين بصورة تهدد المقدسات الروحية والدينية فى القدس وخارجها ، ولم تبذل القوى الغربية الكبرى أية خطوة لإنقاذ هذه المقدسات . ولكن مجلس الأمن أصدر فى أبريل سنة ١٩٤٨ قراراً بوقف إطلاق النار لم يؤد إلى نتيجة ، فطلب المجلس من سلطة الانتداب البريطانى الحصول من الطرفين على تعهد بوقف إطلاق النار ، وشكل المجلس فى

فى ٢٣ أبريل لجنة من قناصلة الدول الأعضاء المقيمين فى القدس — وهى بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة — للاشراف على تنفيذ قرار وقف إطلاق النار .

وفى ٢ مايو سنة ١٩٤٨ وافقت اللجنة العربية العليا فى فلسطين على وقف إطلاق النار داخل أسوار مدينة القدس ، كما وافقت الوكالة اليهودية على ذلك ، ولكن القسم اليهودى من المدينة استمر محاصراً بواسطة العرب حتى عقد اتفاق بوقف إطلاق النار بالنسبة إلى المدينة كلها فى ٩ مايو ، وكافت الجمعية العامة مجلس الوصاية بالعمل على حفظ الأمن والنظام فى المدينة .

ولقد أدت الأحداث السابقة إلى اعادة التفكير فى مسألة تدويل القدس ، فقام مجلس الوصاية بدراسة اقتراح مقدم من فرنسا يرمى إلى تعيين أحد الموظفين الرسميين التابعين للأمم المتحدة لإدارة مدينة القدس ، على أن تعاونه فى الإدارة قوة بوليس دولية مكونة من ألف شخص . كما قام المجلس بدراسة

اقتراح آخر مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية يرمى إلى وضع مدينة القدس تحت الوصاية الدولية المؤقتة ، واقتراح ثالث مقدم من استراليا ينص على ضرورة إقرار مشروع النظام الدولى لمدينة القدس فورا ، ولكن هذه الاقتراحات باءت جميعها بالفشل .

ثم تتابعت الأحداث سريعة بعد ذلك دون ظهور بادرة أمل فى الوصول إلى أى نتيجة بشأن تدويل القدس ، ولذلك أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٦ مايو سنة ١٩٤٨ بناء على ما ارتآه مجلس الوصاية — وبقصد الاستمرار القانونى لإدارة مدينة القدس — بأن تعين سلطة الانتداب البريطانى شخصاً محايداً يقبله الجانبان العربى واليهودى للنهوض بالمهام والوظائف التى كان يضطلع بها المجلس البلدى المحلى، وقد قامت الحكومة الفلسطينية بتعيين أحد الأمريكيين للقيام بهذه المهمة ولكنه فشل فى أدائها وعاد إلى بلاده بعد أن رفض العرب التعاون معه .

هذا وقد بلغت حالة التوتر ذروتها فى مدينة القدس بسبب استمرار العبث بقرارات مجلس الأمن ولأن لجنة وقف اطلاق النار كانت تفتقر إلى قوة ذاتية لأداء واجبها ، وقد بدأت الجماعات اليهودية المقيمة فى فلسطين تعمل على مساعدة اليهود المقيمين فى القدس حتى لا ينعزلوا عن بقية أجزاء فلسطين ، وقامت الفرق الإرهابية الصهيونية باحتلال القدس الجديدة وعملت بصورة وحشية على تشريد الأهالى المقيمين فى الأحياء العربية ، فرد العرب على ذلك باتخاذ أسوار مدينة القدس القديمة متاريس للقتال وفرضوا الحصار على الأحياء اليهودية ، ثم دخلت القوات الأردنية النظامية المدينة القديمة واحتلتها بالكامل .

وسرعان ما أغفل الجانبان اتفاقية وقف إطلاق النار ، فأخذت القوات اليهودية تباشر ألوان القتل والتعذيب الوحشية ضد الأهالى العرب وضد أعضاء لجنة وقف إطلاق النار التابعة للأمم المتحدة حتى لقى رئيسها مصرعه أثناء قيامه

بعمله ، وردت القوات العربية بمنع الماء والكهرباء عن القدس الجديدة ، وإزاء هذه الاضطرابات اقترحت لجنة وقف إطلاق النار إنشاء قوة دولية محايدة تعمل على منع نشوب القتال وتقليل حدة التوتر ، كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إلى الجمعية العامة مشروع قرار يستهدف وضع القدس تحت نظام دولى مؤقت طبقا للفصل الثانى عشر من ميثاق الأمم المتحدة ، ولكن الجمعية العامة رفضت هذا المشروع وأصدرت قر' اً فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ بتعيين الكونت فولك بر ن دي [illegible] ادولياً.

وعندما بدأ الوسيط الدولى مهمته فى فلسطين لم يعلق أهمية كبيرة على مسألة تدويل القدس نظراً لفشل السوابق الخاصة بتدويل المدن الحيوية فى العالم ، واقترح فى تقريره المؤرخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٧ ضم القدس إلى الإقليم العربى مع منح المجموعة اليهودية المقيمة فيها بعض مظاهر الاستقلال الذاتى ، ووضع تنظيمات خاصة بحماية الأماكن المقدسة فى

المدينة . وكان من رأى الوسيط الدولى أن فصل القدس فى وحدة سياسية واقتصادية مستقلة كما يذهب مؤيدو التدويل أمر تعترضه صعوبات ومشا كل لاحد لها ، وأن ضمها إلى الأحياء المجاورة لها هو أنسب الحلول المقبولة العادلة .

وقد قابلت الحكومة الإسرائيلية المؤقتة اقتراح الوسيط الدولى باستياء شديد ، فكتب إليه وزير الخارجية فى ٥ يوليو سنة ١٩٤٨ يقول « إن الحكومة الإسرائيلية المؤقتة أصيبت بخيبة أمل نتيجة مقترحاتكم الخاصة بمستقبل مدينة القدس ، ذلك أن اخضاع المدينة للحكم العربى ـ كجزء من التسوية السلمية ـ يعتبر حلا متعارضاً مع الحقائق الجوهرية والاعتبارات التاريخية، فالتاريخ يربط بين اليهود والمدينة ربطا وثيقا، والسكان اليهود يكونون ثلثى السكان ، وقد زاد هذا العدد بعد القتال نتيجة هجرة العرب ، وأصبح اليهود يسيطرون على أغلب أجزاء القدس ، هذا علاوة على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أوصت بإخضاع مدينة القدس لنظام التدويل ولم تر ضمها إلى العرب » .

ونظراً للأحداث التي تعاقبت فى الشهور التالية فقد اضطر الوسيط الدولى إلى تعـديل اقتراحه الخاص بضم القدس إلى المنطقة العربية ، وذكر فى تقريره الأخير الذى قدمه إلى الجمعية العامة فى سبتمبر سنة ١٩٤٨ « إنه من المناسب معالجة مشكلة القدس معالجة مستقلة ووضعها تحت الإشراف الفعال للأمم المتحدة ، مع منح المجموعات العربية واليهود بعض مظاهر الاستقلال الذاتى ، وحماية الحرية الدينية وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة » .

ولما أصبح واضحا أن فـكرة تدويل القدس تتعارض مع المطالب القومية المتعارضة ، إتجهت المجهودات الدولية نحو تنفيذ وقف إطلاق النار فى المدينة المقدسة والعمل على استبعادها من نطاق الاشتباكات المسلحة. ففى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨ أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً يحث الأطراف المعنية فى فلسطين على وقف اطلاق النار بشرط أن تعطى أولوية خاصة لوقف إطلاق النار فى القدس ، ولـكن الدول العربية وإسرائيل رفضت الإذعان

لهذا الأمر واستمر القتال المسلح فى القدس وفى غيرها ، فأصدر مجلس الأمن قراراً آخر فى ٢٩ مايو يقضى بضرورة وقف إطلاق النار لمدة أربعة أسابيع ، وبعد انقضاء هذه الفترة حاول الوسيط الدولى مدها إلا أن محاولاته لم تنجح ، فأصدر مجلس الأمن أمراً بوقف إطلاق النار — خاصة فى مدينة القدس — وجاء فى الأمر الأخير أن وقف اطلاق النار إجراء حيوى وضرورى وعاجل وينبغى تنفيذه خلال أربع وعشرين ساعة من وقت صدوره . وفى ١٥ يوليو طلب المجلس من الوسيط الدولى أن يبذل كل طاقته لتنفيذ هذا الأمر وأن يعمل على نزع السلاح من مدينة القدس واعلانها منطقة منزوعة السلاح دون أن يؤثر ذلك على مستقبلها السياسى .

وفى أثناء وقف القتال للمرة الثانية بعث الوسيط الدولى إلى الطرفين مشروعا محددا بخصوص جعل مدينة القدس منطقة منزوعة السلاح ، وقد تضمن هذا المشروع فيما تضمنه وضع

أوجه مراقبة شديدة على حركة الأهالى والبضائع الداخلة إلى القدس أو الخارجة منها .

ولكن الحكومة الإسرائيلية المؤقتة رفضت مشروع نزع السلاح فى القدس وأبدت استعدادها من حيث المبدأ للتباحث فى أى مشروع آخر يحمى المدينة من الاعتداءات المحتملة عند نشوب القتال من جديد بشرط ألا يؤثر ذلك على التسوية النهائية لمشكلة القدس أو الإضرار بمصالح اليهود الحيوية فيها . وعلى الرغم من أن حماية المدينة من الاعتداءات المحتملة كان يقتضى اخلاءها من العمليات الحربية إلا أن الإسرائيليين لم يكترثوا بمسألة نزع السلاح فى القدس وعملوا على العكس من ذلك على تدعيم مراكزهم العسكرية أثناء العشرة أيام التى مرت بين وقف اطلاق النار فى المرتين ، واستولوا على الأراضى العربية فى اللد والرملة وأقاموا طريقاً يربطها بمدينة القدس تمهيداً إلى الاستيلاء على المدينة والمنطقة المجاورة لها .

أما الدول العربية فقد أعلنت موافقتها على أمر مجلس الأمن بوقف اطلاق النار فى القدس وأعربت عن استعدادها للتباحث فى أمر نزع السلاح مستقبلا ، ولكن تصرفات السلطات الإسرائيلية فى القدس وفى المنطقة المجاورة لها أثارت تشكك العرب — خاصة فيما يتعلق بالمركز السياسى المستقبل لمدينة القدس — مما أدى بهم إلى العمل على تدعيم مراكزهم العسكرية فى المدينة خشية استيلاء الإسرائيليين عليها .

وهذا وقد تقدم الوسيط الدولى إلى مجلس الأمن بتقرير فى ١٩ أغسطس ١٩٤٨ أبدى فيه تشككه حول تنفيذ نزع السلاح فى مدينة القدس وقال « إنه حتى لو وافق الطرفان على اعتبار منطقة القدس منطقة منزوعة السلاح إلا أنه لا يتيسر تنفيذ هذا الإجراء عمليا مالم تشكل فوراً قوة دولية تابعة للأمم المتحدة للقيام بهذه المهمة » . ولذلك كلف المجلس الوسيط الدولى بأن يكرس كل جهده للوصول سريعاً إلى نتائج بشأن تدويل القدس التى يضعها المجلس فى المرتبة الأولى . وعلى

الرغم من أن الجمعية العامة كلفت المجلس باتخاذ الخطوات الفورية لنزع السلاح فى القدس إلا أن مجلس الأمن قرر ـ بعد أن أدرج الموضوع فى جدول أعماله ـ تأجيل مناقشته إلى أجل غير مسمى .

ويقول البعض إن فشل مشروعات نزع السلاح فى القدس يرجع إلى حقيقة هامة هى ادعاء كل من العرب والإسرائيليين بأن نزع السلاح فى المدينة كان من شأنه أن يضر بهم عسكريا حينذاك ، ذلك أن وجود اليهود المدربين على حمل السلاح فى القدس ـ حتى بعد نزع سلاحهم ـ يسهل معه إعادة تسليحهم، فوراً وبصورة عاجلة مما يشكل خطراً على العرب ، كما أن اقامة المسلمين فى الأقاليم المجاورة للمدينة من شأنه تهديد اليهود المقيمين داخلها ، وعلى ذلك أصبح الحل الذى يرمى الى اعتبار القدس منطقة منزوعة السلاح حلا مرفوضاً لأنه حل مؤقت لا يؤدى الى استبعاد تفوق أحد الطرفين عسكريا على حساب الطرف الآخر .

وعلى الرغم من فشل مجهودات الأمم المتحدة بخصوص نزع السلاح فى القدس إلا أن اتفاقيات الهدنة للموقع عليها سنة ١٩٤٩ احتفظت لإسرائيل بمعظم الأراضى التى تمكنت من احتلالها فى القدس الجديدة والقديمة ، وأنشأت منطقة حرام مجردة من السلاح No Man's Land بين المنطقة التى احتلها العرب فى القدس القديمة والمنطقة التى احتلها الإسرائيليون. إلا أن اعتداءات اسرائيل المتكررة على المنطقة المجردة من السلاح واحتلالها ورفضها دخول المدنيين العرب فيها ـ إخلالا باتفاقيات الهدنة ـ وعملها على ضم القدس العربية إلى اقليمها واتخاذها مع القدس الجديدة عاصمة لها ، قد أثار مشكلة القدس مرة أخرى.

فنى ٤ مارس سنة ١٩٤٩ أصدر مؤتمر الكنائس والبعثات الإرسالية البريطانية نداءاً بضرورة اعتبار القدس منطقة دولية وضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واعادة نفائس الكنائس التى نهبها الإسرائيليون . وجاء فى قرار المجلس المسيحى للشرق الأدنى ـ ويتكون من بعثات الكنائس

الأرثوذكسية فى مصر والبلقان وأثيوبيا والعربية السعودية وإيران والعراق ولبنان وشمال إفريقيا وفلسطين والسودان وسوريا والأردن وتركيا ـ إنه من الضرورى لحفظ السلام أن تخضع منطقة القدس كلها لإدارة واشراف الأمم المتحدة، حتى يمكن الاحتفاظ بها مركزاً لحرية العقائد، كما أنه من الضرورى فى ذات الوقت العمل فوراً على اعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أو تعويضهم عن أملاكهم. كما جاء فى النداء الموجه من بطرياركية الاكيومنيكال فى ٦ مايو ١٩٤٩ أنها راقبت باهتمام بالغ مجهودات الأمم المتحدة لحماية الأماكن المقدسة، وتعتقد أن إقرار نظام دولى خاص بمدينة القدس وبالأماكن المقدسة فى فلسطين كلها تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة هو أنسب الحلول للمشكلة.

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً ثالثاً فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ جاء فيه ضرورة وضع القدس تحت نظام دولى دائم لتأكيد حماية الأماكن المقدسة داخل المدينة وخارجها

على أن يتولى إدارتها مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة باسم المنظمة العالمية وتحت اشرافها، ويعد نظام أو دستور للمدينة يقوم على أساس استقلالها دولياً .

وجدير بالذكر أن اللجنة السياسية الخاصة التى شكلتها الجمعية العامة فى دورتها الثالثة ، كانت قد عضدت فكرة تدويل القدس آخذة فى اعتبارها آراء زعماء الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية وآراء السلطات الدينية الإسلامية ونداءات مجلس الكنائس العالمى الذى يضم نحو خمسة وخمسين كنيسة ، وقد تبنت الجمعية العامة فى ١١ مايو سنة ١٩٤٩ تقرير اللجنة السياسية .

وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ أوصت اللجنة السياسية بأن تقوم الجمعية العامة بإصدار قرار يقضى بتعيين أربعة أشخاص بمعرفة مجلس الوصاية للتشاور مع الحكومات المعنية والمنظمات والهيئات الدينية المختصة بشأن تسوية مسألة القدس على نحو يؤكد فى الدرجة الأولى حماية الأماكن المقدسة حماية فعالة تحت

إشراف الأمم المتحدة ، على أن يعرض هؤلاء الأشخاص الأربعة تقريراً على الجمعية العامة فى دورتها السادسة ، ولكن هذا القرار لم يصدر لإخفاقه فى الحصول على أصوات ثلثى الأعضاء . وكان من الموافقين مصر وأثيوبيا وفرنسا وأندونيسيا واليونان وإيران والعراق ولبنان وباكستان وسوريا واليمن والعربية السعودية وعدد كبير من دول أمريكا اللاتينية ، وكان من المعارضين إسرائيل والولايات المتحدة وانجلترا وغيرها ، وامتنعت عن التصويت الهند والاتحاد السوفييتى وكندا وتشيكوسلوفاكيا .

وسوف نتابع فى الفصل التالى المجهودات التى بذلت لتسوية مشكلة القدس حتى نصل فى نهاية هذا البحث إلى مستقبل الأماكن المقدسة فى فلسطين بصفة عامة ومستقبل القدس بصفة خاصة .

الفصل الثالث

تدويل القدس

بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٩ عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى نقل عاصمة اسرائيل إلى القدس المحتلة ورفضت نداءات مجلس الوصاية المتكررة ، مما دعا مجلس الأمن إلى اصدار قرار فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩ يحث اسرائيل على العدول عن موقفها ، وفى نفس الوقت أعلنت المملكة الأردنية عن ضم مدينة القدس القديمة إلى اقليمها . وعلى الرغم من ذلك كله فإن الجمعية العامة لم تتخل عن سياسة تدويل القدس وكلفت لجنة التوفيق الفلسطينية باقتراح نظام دولى لإدارة القدس يتفق مع الأوضاع الجديدة وينطوى على أقصى حد ممكن من الاستقلال الذاتى للمجموعة المحلية المتميزة .

وقد أعدت لجنة التوفيق الفلسطينية — التى كانت تضم تركيا وفرنسا والولايات المتحدة — مشروعا لنظام القدس ينص على ما يلى :

١ — تمارس كل من السلطات العربية والإسرائيلية إدارة

محلية للمناطق التى تحتلها فى القدس .

٢ — تنشأ سلطة مشتركة للاشراف على المصالح العامة كالنقل والمواصلات .

٣ — يعين ممثل للأمم المتحدة للإشراف على احترام حقوق الإنسان وحماية الأماكن المقدسة .

٤ — يشرف ممثل الأمم المتحدة على نزع السلاح فى القدس .

٥ — تشكل محكمة دولية للفصل فى المنازعات الخاصة بالأماكن المقدسة .

٦ — تشكل محكمة أخرى مختلطة للفصل فى منازعات الأفراد .

٧ — يحظر اتخاذ القدس عاصمة لإسرائيل أو لشرق الأردن ، كما يحظر إحداث أى تغيير فى عدد السكان .

ولقد اعترض الإسرائيليون على خطة لجنة التوفيق السابقة وأعلنوا أنهم لا يقبلوا أقل من الاعتراف بالأمر الواقع fait accompli ، واعترض العرب بدورهم على نظام الإدارة

المختلطة . وعلى الرغم من تأييد الولايات المتحدة وبريطانيا لهذه الخطة إلا أنها استبعدت من نطاق البحث وقدمت اقتراحات أخرى بشأن مستقبل القدس نعرضها فيما يلى :

(ا) الاقتراح الإسرائيلى : ويقضى بعقد اتفاقية خاصة تكون الأمم المتحدة طرفا فيها ، وتلتزم اسرائيل بموجبها بالنهوض بمسئولية حكومة الانتداب بالنسبة للأماكن المقدسة .

(ب) الاقتراح السويدى : ويقضى بتعيين مندوب خاص للأمم للتحدة فى القدس لاتكون له سلطة الإدارة وإنما يملك الاعتراض المطلق Veto على أى تشريع يمس حقوق الأفراد والجماعات فى الأماكن المقدسة أو يتعارض مع مصالح الجماعة الدولية .

ولكن الجمعية العامة أغفلت الاقتراحين السابقين بسبب إلحاح الرأى الذى ينادى بإحياء نظام التدويل من جديد ، وكانت الكنيسة الكاثوليكية من أنشط الأوساط فى هذا الصدد ، فأصدر البابا بيانات متعددة تدعم حق الكنيسة فى

مقدسات القدس ، كما أيدت الدول الأمريكية اللاتينية تدويل القدس ، وكذلك دول الكتلة الشيوعية وبعض الدول العربية التى اعتبرت أن التدويل من شأنه القضاء على مطامع إسرائيل.

وتنفيذاً للمسئوليات التى تضمنها قرار الجمعية العامة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ عقد مجلس الوصاية دورته الثانية الاستثنائية فى الفترة من ٨ إلى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩ وسمح المجلس لمندوبى مصر ولبنان وسوريا بالاشتراك فى المداولات دون أن يكون لها حق التصويت ، كما دعا المجلس من يشاء من الأعضاء أو المندوبين الذين يحضروا المداولات بأن يبعثوا باقتراحاتهم وملاحظاتهم على مشروع التدويل ، وأخيراً سمح المجلس لرئيسه بتقصى وجهات نظر الحكومات الأخرى المعنية والمنظمات ذات الشأن . وفى الاجتماع الثامن أصدر المجلس قراراً ذكر فيه أن نقل المصالح والادارات الحكومية الاسرائيلية إلى القدس من شأنه عرقلة خطة التدويل ، وأن من الواجب على إسرائيل اتخاذ الوسائل الكفيلة بعدم ضم المدينة إليها .

هذا وقد قدم رئيس مجلس الوصاية (روجر جارو) تقريرا إلى المجلس فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٠ بشأن الأسس التى يقوم عليها تدويل القدس وتتلخص فيما يلى .

١ — ينبغى أن يكون إقليم القـــدس وحدة مستقلة Corpus Separatum وأن يشمل هـذا الإقليم مدينة القدس القديمة والمناطق المحيطة بها .

٢ — يوضع الإقليم المذكور تحت نظام دولى دائم يؤكد حياده كما يؤكد حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة ، وحرية الحركة فى الإقليم وسلامته ، واحترام أماكن العبادة والأضرحة والمبانى الدينية .

٣ — يكون الإقليم المذكور منطقة اقتصادية حرة ولا يسمح للسلطات المعنية باقتضاء أى رسوم عن البضائع الداخلة أو الخارجة منه فيما عدا رسوم الترانسيت .

٤ — يقسم الإقليم المذكور إلى ثلاثة قطاعات : القطاع الإسرائيلى ويخضع لسلطة وإدارة إسرائيل، والقطاع الأردنى

ويخضع لسلطة وإدارة المملكة الأردنية الهاشمية ، والقطاع الخاضع للتدويل وتتم إدارته بواسطة حاكم يعينه مجلس الوصاية تحت إشراف الأمم المتحدة .

٥ — يتولى حاكم الأماكن المقدسة ـ بالاتفاق مع الحكومتين الإسرائيلية والأردنية ـ تقرير جميع الوسائل اللازمة لتأكيد العمل المنتظم للنظام الاقتصادى الخاص باقليم القدس ، بما يكفل حماية مصالح جميع الأطراف المعنية .

٦ — تخضع القدس الجديدة عمليا ، وكذلك محطة توليد الكهرباء وخط السكك الحديدية من القدس إلى تل أبيب لسيادة اسرائيل ، كما تظل الأحياء العربية فى القدس القديمة مع الحرم الشريف ووادى الجوز وباب الزهراء وطريق أريحا ونابلس وهيبرون إلى بيت لحم خاضعة لسيادة المملكة الأردنية الهاشمية .

٧ — يتكون القطاع الخاضع للتدويل من الأراضى الماخوذة بالتساوى من الأقاليم المحتلة من الجانبين طبقا لاتفاقيات

المدنة ، على أن يتضمن جميع الأماكن المقدسة المنصوص عليها في الدكريتات العثمانية القديمة .

٨ — يتولى حاكم الإقليم تطبيق النصوص الخاصة بحياد منطقة القدس واعتبارها مجردة من السلاح ، ويرسل إلى الأطراف المعنية ممثلين للتأكد من تنفيذ هذه النصوص .

٩ — ترسم حدود مؤقته باتفاق الطرفين وبمعاونة حاكم الإقليم إلى أن يحين الوقت لتعيين الحد بصفة نهائية .

١٠ — يكون لأهالى الإقليم الخاضع للتدويل الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية أو اكتساب جنسية الإقليم ، ولهم انتخاب مجلس محلى على أساس التمثيل العادل لمختلف العقائد .

١١ — يتولى مساعدة الحاكم مجلس استشارى أعلى يقوم بتسوية المنازعات الدينية ويعمل على ضمان حسن العلاقات بين مختلف العقائد، كما تساعده ثلاث لجان لتأكيد الأمن والنظام فى الأماكن المقدسة وسلامة ورعاية الحقوق المكتسبة ، وأى

خلاف بين هذه اللجان لا تصير تسويته بالاتفاق يعرض على المجلس الاستشارى الأعلى .

١٢ — يباشر الحاكم أيضاً باسم الأمم المتحدة حق حماية الأماكن المقدسة والمعاهد الدينية وغيرها الواقعة خارج المدينة المقدسة .

١٣ — يتولى الحاكم مباشرة العلاقات الخارجية لمدينة القدس ، وتكون فى حوزته قوة دولية دون أى تمييز بين أفرادها بسبب الجنسية .

١٤ — تتولى وظيفة القضاء فى القدس محكمة دولية جزئية ومحكمة عليا ، ويعين رئيس المحكمة العليا بمعرفة مجلس الوصاية ، أما باقى موظفى المحكمتين فيعينهم رئيس المحكمة العليا بالاتفاق مع الحاكم .

١٥ — يستخدم الإقليم الخاضع للتدويل علم الأمم المتحدة.

١٦ — يستمر العمل بالنظام الدولى لمدة عشر سنوات مالم ير مجلس الوصاية تجديد نصوصه ، وينظر المجلس فى تعديل

هذه النصوص ـ خلال المدة المذكورة ـ على ضوء التجارب التي تظهر أثناء التطبيق . ويجب استفتاء الأهـــالى فى هذه التعديلات .

ولعل أهم ما ورد فى تقرير الرئيس الفرنسى جارو إلى مجلس الوصاية هو أنه فسر قرار الجمعيـــة العامة بشأن تدويل القدس بحيث لا يكون القصد منه تنفيذ التدويل حرفياً ، ولذلك أوصى التقرير بتقسيم القدس إلى ثلاثة قطاعات ، ولـكن مجلس الوصاية رفض هذا التفسير وعمل على تحقيق نظام التدويل بحذافيره ، ودعا الهيئات والمنظمات المعنية لإبداء ملاحظاتها فى الموضوع ، ثم استمع فى اجتماعه الثامن عشر إلى بيانات شفوية من مندوبى الـكنيسة الأرثوذكسية اليونانية فى القــــدس والـكنيسة الأمريكية المسيحية ، كما استمع فى الاجتماع العشرين إلى كلمات منـدوبى البطرياركية الأرمنية فى القدس ولجنة الـكنائس العالمية .

هذا وقد تلقى مجلس الوصاية مجموعة كبيرة من الخطابات

والمذكرات والتقارير تتضمن رأى الجهات والطوائف الدينية المختلفة فى مستقبل القدس ، وفيما يلى نعرض هذه الخطابات والمذكرات :

(أولا) مذكرة حررتها كنيسة كانتربورى البروتستانية فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٩ جاء بها أن اقتراح لجنة التوفيق الفلسطينية بتقسيم القــدس إلى قطاع عربى وآخر اسرائيلى يفصلهما خط الهدنة القائم إلى أن يتقرر اعتباره خطا نهائياً ، اقتراح منتقد وغير عملى ، ذلك أن الاحتفاظ بخط الهدنة ـ الذى وضع بصفة مؤقتة طبقا للاعتبارات العسكرية ـ من شأنه إحداث القلق والاضطراب ، وحتى إذا عدل هذا الخط فى المستقبل فالحقيقة أن فصل القطاعين فصلا مصطنعاً من شأنه وضع كل من الطرفين فى مواجهة الآخر مباشرة ، وحتى إذا تقررت رقابة دولية فعالة فلن يقلل ذلك من مخاوف العرب بخصوص مطامع اليهود فى القدس القديمة .

وقد اقترحت المذكرة تقرير مركز خاص لمدنية القدس

وفقاً لخطة تعتمد أساساً على رغبة الطرفين الصادقة فى التعاون وحسن التفــاهم ، وإقرار تسوية عملية نهائية ملزمة تقوم على العدالة والمعقولية وتحفظ للقدس مكانتها باعتبارها مركزاً روحياً هاماً لجميع الأديان ، على أن تضم الى المدينة القــديمة الاماكن الواقعة فى الشمال والغرب والجنوب ـ باستثناء المنطقة السكنية اليهودية ، وتخضع هذه المنطقة لإشراف دولى يؤكد حماية الحقوق المتساوية للعرب واليهود ، كما تخضع الاماكن المقدسة خارجها لإشراف دولى يضمن عدم التعسف .

(ثانياً) خطاب مرسل من الـكنيسة الارثوذكسية اليونانية فى شمال وجنوب أمريـكا بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، ويتضمن رأى البطرياركية الارثوذكسية حول النقط الرئيسية التى تضمن المحافظة على السلام فى المدينة المقدسة وتمنع الاضطرابات وسفك الدماء ، وتتلخص هــذه النقط فيما يلى .

١ ـــ أن المبدأ الأساسى الذى استقر بخصوص الأماكن

المقدسة والمبانى الدينية والروحية فى القدس وخارجها هو ضرورة رعاية الحقوق القائمة ، ولذلك يجب الالتزام بهذا المبدأ والتعبير عنه بصورة واضحة ليكون أساساً للنظام الدولى للقدس .

٢ — يجب ـ طبقا للمبدأ السابق ـ النص على حماية المصالح الدينية والأثرية والروحية والاجتماعية وغيرها من المصالح التى تتمتع بها الكنائس والإرساليات وبعثات التبشير.

٣ — ينبغى النص فى النظام الدولى على إعفاء الكنائس وأماكن العبادة من الرسوم والضرائب بكافة أنواعها .

٤ — يجب النص على منع أى تدخل من السلطات المدنية فى شئون الكنيسة التى لا يحكمها سوى القانون الكنسى .

٥ — تتمتع الكنيسة بالشخصية القانونية المستقلة ، وتستمر الهيئات القضائية الكنسية فى مزاولة نشاطها .

٦ — يتم انتخاب البطريارك الأرثوذكسى طبقا لقواعد القانون الكنسى ، ويزاول مهام وظائفه بغير تدخل من حاكم المدينة أو من أى سلطة أخرى .

٧ — ينبغى احترام تعيين رجال الدين ، ويجب النص على تنظيم حالتهم كرعايا للمدينة .

٨ — يجب أن يكون الشخص أو الأشخاص الذين يديرون المدينة بعيدين عن كل شك ، وأن تراعى فيهم الحيدة الكاملة ، وألا تكون لهم مصالح دينية خاصة فى الأماكن المقدسة . كما يجب أن تراعى هذه الحيدة أيضاً بالنسبة لتشكيل الهيئات القضائية .

(ثالثاً) خطاب مرسل من مدير لجنة الكنائس العالمى فى ٣ يناير سنة ١٩٥٠ ينطوى على وثيقتين هامتين : الأولى بعنوان « حماية المصالح الدينية وأوجه النشاط الدينى فى فلسطين » ، وهى وثيقة قديمة كان المجلس قد عرضها على لجنة التوفيق الفلسطينية واللجنة السياسية التابعة للامم المتحدة ، وأوصى فيها بضرورة حماية المصالح الدينية للعقائد المختلفة . والوثيقة الثانية بعنوان « مستقبل القدس » وهى وثيقة حديثة أعدتها كنيسة كانتربورى البروتاستينية ، ونص فيها على ضرورة

تدويل القدس. فضلا عن مجموعة كبيرة من المذكرات والنداءات التى تطالب بحماية دولية للأماكن المقدسة.

وقد جاء فى هذا الخطاب أن الشروط التى ينبغى تحقيقها لرعاية المصالح المختلفة هى :

١ — حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية خاصة حرية إقامة الشعائر الدينية دون تمييز بسبب الأصل أو اللغة أو الدين وذلك طبقا للمادتين ١٨، ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

٢ — ضمان حماية الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها ضماناً دولياً ، بشرط ألا تفصل هذه الأماكن عن الجماعات التى تقطنها ، خصوصاً فى مدينة القدس التى تضم أكبر عدد من الأماكن المقدسة.

٣ — إعادة النفائس التى نهبها اليهود من الكنائس والأديرة أثناء الاشتباكات العسكرية ، وذلك تنفيذاً لما قطعته إسرائيل على نفسها إلى زعماء الكنائس المسيحية أمام الجمعية

العامة للامم المتحدة ، وعملا بالنداءات الصادرة من مؤتمر الكنائس البريطانى .

(رابعاً) خطاب مرسل من المندوب الدائم لمصرفى الأمم المتحدة بتاريخ ٤ يناير ١٩٥٠ يتضمن ملاحظات الجامعة العربية بخصوص نظام التدويل . وقد جاء فى هذا الخطاب أن سكان القدس المقيمين فيها فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ يجب أن يكتسبوا جنسية المدينة ، أما من عداهم فيجب اعتبارهم من الأجانب . كما أنه يجب الاحتفاظ لجميع السكان المقيمين فى المدينة فى التاريخ السابق بملكية أراضيهم حتى يتحقق نوع من التوازن بين عناصر السكان المختلفة . وتمنح القدس جزءاً من الغطاء النقدى واحتياطى العملة الخاصة بفلسطين . وأخيراً فإن نظام تدويل القدس ينبغى أن يتضمن نصوصاً تحمى ملكية الأوقاف الخيرية وتحتفظ للهيئات الدينية والإنسانية والثقافية بحق استغلال هذه الأوقاف والحصول على فوائدها .

(خامساً) خطاب مرسل من الكنيسة الأرمنية فى ١١ يناير

سنة ١٩٥٠ مرفق به مذكرة مفصلة تشرح حقوق الكنيسة الأرمنية فى الأماكن المقدسة ، وفيما يلى نص هذه المذكرة :

« إن الأرمنيين الذين ينتمون إلى الشرق الأدنى أقاموا فى مدينة القدس منذ القرون التاريخية الأولى للكنيسة المسيحية ، وحافظوا - فى ظل جميع الحكومات - على الأماكن المقدسة فى المدينة بمعاونة المجموعات المسيحية الأخرى ، وكان للكنيسة الأرمنية خلال القرن السابع عدد كبير من المبانى والمنشآت الدينية ، وما أن حل العهد العربى حتى تم الاعتراف بالعقيدة الأرمنية فى القدس وأعتبر الأرمنيون من المجموعات القومية .واستمر الأرمنيون يعيشون فى القدس فى العهد الصليبى وتربطهم بالكنيسة الرومانية وباللاتينيين أواصر الصداقة والمحبة . وعندما انتصر المسلمون بقيادة صلاح الدين الأيوبى استمر الاعتراف للأرمنيين بحقوقهم وامتيازاتهم بواسطة السلاطين العرب . وفى القرن الثالث عشر احتفظ الأرمنيون بمركز ممتاز فى الأماكن المقدسة ، وأصبحت كاتدرائيلية سانت

جيمس هى مركز البطرياركية الأرمنية فى القدس ، وظل الأرمنيون يحتفظون فيها بهذا المركز بعدخضوعها لحكم المماليك فى مصر . وفى عام ١٣١١ اعترف المماليك رسمياً بهذه الحقوق كما اعترف بها العثمانيون الذين استولوا على المدينة عام ١٥١٧ ، وفى عام ١٧٢٠ ساهم الأرمنيون فى ترميم كنيسة المدفن المقدس وبعد نشوب الحريق فى هذا المدفن سنة ١٨٠٨ قامت الخلافات والمنازعات بين الكنائس المختلفة ولم تخف حدتها إلا عام ١٨٥٣ عندما أعيدت الأوضاع إلى ما كانت عليه ، وتحددت حقوق ومصالح الطوائف الدينية الرئيسية فعم السلام وسادت الصداقة والمحبة بين المجموعات الدينية الثلاثة فى القدس » .

« والكنيسة الأرمنية تعتقد أنه من الواجب الاحتفاظ بمبدأ الأوضاع القائمة Status Quo . ذلك أن المبدأ المذكور استمر تطبيقه خلال فترة الانتداب على فلسطين حيث مارست جميع الطوائف الدينية حقوقها وامتيازاتها بحرية تامة ، ثم استمر الأخذ به خلال العصور التاليـــة . ولا شك أن الحقوق

والامتيازات التى سادت مدة تزيد عن الألف سنة ينبغى أن يستمر احترامها فى الوقت الحالى، بحيث يكون إحترام الأوضاع القائمة هو الأساس القانونى لأى تنظيم مستقبل لمدينة القدس».

« وأخيرا فإن الكنيسة الأرمنية تضم صوتها إلى أصوات الكنائس الأخرى فى تأييد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تدويل القدس ، وترى من المناسب ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة بواسطة سلطة دولية ، وأن يكون نظام تدويل القدس رمزاً للمحبة والسلام » .

(سادساً): مذكرة مرسلة من الماريشال ت. بردجمان فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٠ أشار فيها إلى الاعتبارات التاريخية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالقدس ، وانتهى إلى معارضة فكرة تقسيم القدس إلى قطاع عربى وآخر إسرائيلى لأن هذا التقسيم من شأنه قطع الصلة بين الأهالى وبين أماكن العبادة والمستشفيات والمدارس ،والفصل بينهم وبين البنوك التى يودعون فيها أموالهم ، وبالجملة فإن تقسيم المدينة سوف يكون مشابها

لمن يعمل حد السيف فى جسم حى متكامل البنيان .

وقد جاء فى المذكرة إن مدينة القدس ليست فى الحقيقة وقفا على العرب واليهود بل إنها ذات طبيعة دوليـــة بمعنى الكلمة . ولا أدل على ذلك من أن أهالى المدينة يتخاطبون بنحو ٦٠ لغة ولهجة ، ذلك أن المسيحيين واليهود الذين حضروا إليها من ستة وخمسين دولة استمروا محتفظين بلغاتهم رغم دعوة اليهود إلى نشر اللغة العبرية ، كما أن المسلمين استمروا يتخاطبون بلغات ولهجات كثيرة .

وقد أيدت المذكرة فكرة تدويل القدس بالحجج التالية :

١ — إن اقتراح اليهود بإبقاء الأماكن المقدسة تحت سلطة إسرائيل مع انشاء لجنة دولية للاشراف على حرية الوصول إليها اقتراح غير عملى ويتعارض مع مصالح المسيحيين والمسلمين .

٢ — إن الإدعاء القائل بأن التدويل يتعارض مع رغبة وإرادة المسلمين والإسرائيليين الذين يفقدون بالتدويل جنسيتهم

إدعاء غير سليم . ذلك أن نظام التدويل يسمح لمن لا يرغب من الطرفين فى البقاء بالمدينة أن يغادرها ، كما يؤدى إلى عيش المجموعات المختلفة فى أمان وسلام .

٣ — إن الإدعاء القائل بأن التدويل يؤدى إلى إخضاع مقدسات القدس لنفوذ الكنيسة الكاثوليكية فى الفاتيكان إدعاء غير صحيح ، لأن التدويل سوف يؤدى إلى المحافظة على الأوضاع القائمة ورعاية مصالح جميع الطوائف .

٤ — إن الحجة القائلة بأن قرار التدويل لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة نظراً لمعارضة إسرائيل والمملكة الأردنية حجة ضعيفة ، لأن الدفاع عن الأماكن المقدسة فى القدس لا يقل عن الشعور بالقومية . ولا شك أن كل الناس فى جميع أنحاء العالم سوف تشارك فى تنفيذ نظام التدويل .

(سابعاً) خطاب مرسل من مستر فريدا كيرشوى فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ يقترح فيه إنشاء لجنة خاصة تابعة للامم المتحدة لحماية مقدسات القدس وغيرها ، وضمان حرية الوصول

إليها ، مع نزع السلاح فى الأماكن التى يحتلها الطرفان .
(ثامناً) تلغراف مؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٠ مرسل من مجموعة كبيرة من المنظمات الكاثوليكية ذات الصبغة العالمية — مثل جماعة الشابات الكاثوليكيات وجماعة الممرضات الكاثوليكيات ومكتب الإعلام الكاثوليكى واتحاد الخدمات الاجتماعية وغيرها — يعبرون فيه عن تأييدهم للتدويل .

هذا وقد عقد مجلس الوصاية اجتماعا فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٠ لدراسة مشروع تدويل القدس — الذى سبق إعداده فى إبريل سنة ١٩٤٨ — ثم قرر المجلس دعوة كل من إسرائيل وشرق الأردن لتعيين ممثلين لهما لإبداء وجهة نظر الحكومتين فى مشروع التدويل، وفى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠ استمع المجلس لممثلى الدولتين اللتين قبلتا الدعوة . فأوضح المندوب الأردنى أن بلاده غير مستعدة لبحث أى مشروع لتدويل القدس ، وأوضح المندوب الإسرائيلى أنه بالرغم من معارضة حكومته لمشروع التدويل المقترح إلا أنها لا تمانع فى قبول مسئولية

الأمم المتحدة المباشرة فى الأماكن المقدسة على نحو يؤكد حرية ممارسة العقائد الدينية وحماية النشاط العلمى والدينى .

وفى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٠ أعد مجلس الوصاية الصياغة الأولى لمشروع نظام التدويل ، ثم أعيدت قراءة المشروع للمرة الثانية فى الاجتماع رقم ٣٨ ، وفى المرة الأخيرة اقترح بعض أعضاء المجلس إجراء بعض التعديلات على النص الأصلى .

وقد حضرت الاجتماع الأخير بعض الطوائف الدينية المعنية مثل الكنيسة الأرمنية والكنيسة الكاثوليكية ، وأبدت ملاحظاتها دون أن يكون لها حق التصويت ، وفى الاجتماع رقم ٧٥ تحدث مندوب المملكة الأردنية الهاشمية — قبل بدء مناقشة المشروع النهائى — فذكر أنه بالرغم من أن حكومته تعارض تدويل القدس إلا أنها لا تمانع فى أن يكون للأمم المتحدة إشراف مباشر على حماية الأماكن المقدسة .

وفى ١٤ أبريل سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوصاية على مشروع تدويل القدس وطلب من رئيسه — المسيو روجر

جارو — أن يبعث بنص منه إلى كل من الحكومتين الأردنية والإسرائيلية طالبا منهما التعاون الكامل فى تنفيذه . وفى أول يونيو سنة ١٩٥٠ عرض المسيو جارو تقريرا على المجلس أوضح فيه استحالة تنفيذ التدويل فى ظل الظروف القائمة حينذاك ورفض الجانبين التعاون فى تنفيذه . وفى ١٤ يونيو قرر المجلس عرض الأمر على الجمعية العامة بعد أن فشل فى وضع نظام لتدويل القدس يقبله الطرفان العربى والإسرائيلى . وقد أبلغت الحكومة السوفيتية الأمين العام للأمم المتحدة أنها تسحب موافقتها على القرار الصادر فى ٩ ديسمبر ١٩٤٩ بشأن التدويل لأنه لا يرضى الجانبين العربى واليهودى .

هذا وقد نص مشروع التدويل الذى وافق عليه مجلس الوصاية على أن تكون مدينة القدس وحدة مستقلة Corpus S patatum تحت إدارة الأمم المتحدة (مادة ١) وتشمل المدينة المنطقة الداخلة فى حدود القدس المحلية القائمة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، والقرى والمدن المحيطة بها حتى قرية

أبو ديس شرقا ومــدينة بيت لحم جنوبا وعين كارم غربا وشوفات شمالا (مادة ٤) . ولا يجوز إصدار أى حكم قضائى متعارض مع نصوص نظام التـــدويل وإلا أعتبر باطلا (مادة ٣) .

وجاء فى المادة ٥ أن يتولى مجلس الوصاية النهوض بمسئولية الأمم المتحدة فى إدارة المدينة ، كما جاء فى المـادتين ٦ ، ٧ أن الأمم المتحدة تضمن الوحدة الإقليمية للمدينة والنظام الخاص بها وأن تـكون المدينة منطقة محايدة لا يجوز الاعتداء عليها ، كما تـكون منطقة منزوعة السلاح لا يجوز مباشرة أى نشاط عسكرى فيها .

وقد تناولت المادة ٩ من المشروع ذكر حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وفيما يلى نص هذه المادة :

١ — يستحق جميع الأشخاص الحقـــوق والحريات المنصوص عليها فى هذا النظام دون أى تمييز بسبب الجنس أو أو اللون أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة السياسية أو

الثروة أو محـــــل الميلاد.

٢ — يتمتع جميع الأشخاص بحرية العقيدة ولا يخضعوا فى مباشرة الشعائر الدينية إلا للاجراءات التى تقتضيها اعتبارات الأمن العام والصحة العامة والآداب العامة .

٣— لجميع الأشخاص الحق فى الحياة وفى الحرية وفى الأمن .

٤ — جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ويتمتعون بحمايته وبحماية هذا النظام دون أى تمييز .

٥ — لا يجوز القبض على أى شخص أو محاكمته أو عقابه إلا طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى القانون . ويستحق الجميع بالتساوى محاكمة علنية عادلة أمام محكمة محايدة .

٦ — كل متهم برىء حتى تثبت إدانته طبقا للقانون وبعد محاكمة علنية تتوفر فيها ضمانات الدفاع الضرورية . ولا يجوز الحكم على أى شخص إلا عن فعل أو امتناع يـكون جريمة وقت ارتـكابه ، كما لا يجوز أن توقع عليه عقوبة أشد من العقوبة المقررة للفعل وقت إرتـكابه .

٧ — لا يجوز أن يخضع الشخص لإجراءات تعسفية بالنسبة لشخصه أو عائلته أو مراسلاته ، كما لا يجوز الاعتداء على شرفه وسمعته .

٨ — يتمتع جميع الأشخاص بحرية الفكر والعقيدة ، ويتضمن هذا الحق حرية تغيير العقيدة وحرية الاشتراك فى شعائر العبادة .

٩ — يتمتع جميع الأشخاص بحرية الرأى والتعبير، وتتضمن هذه الحرية حق الحصول على المعلومات والأفكار بأى وسيلة.

١٠ — لا يجوز تقييد حرية الشخص فى استعمال اللغة التى يرغبها فى معاملاته الخاصة وشئونه الدينية والتجارية وغيرها .

١١ — يجب احترام الحالة العائلية والمدنية لكل شخص

١٢ — يتمتع جميع الأشخاص - باعتبارهم أعضاء فى المجتمع - بحق التأمين الاجتماعى والاقتصادى ، وبحق تنمية شخصياتهم روحياً وثقافياً .

١٣ — ينبغى دون الاخلال بالنصوص السابقة قبول

الإعلان العالى لحقوق الإنسان والعمل على الوصول إلى المستوى الذى يتضمنه .

١٤ — عندما يصبح ميثاق حقوق الإنسان نافذ المفعول فإنه يسرى أيضاً على المدينة .

وقد نص مشروع نظام التدويل على أن يتكون سكان المدينة من الأشخاص الذين كانوا يقيمون فيها عادة منذ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧، وكذلك الأشخاص الذين أقاموا فى المدينة فى التاريخ السابق وغادروها مهاجرين ثم عادوا بنية الإقامة فيها ، والأشخاص الذين أقاموا فيها بعد ذلك التاريخ إقامة مستمرة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات (مادة ١١) . ويكتسب هؤلاء الأشخاص تلقائياً جنسية المدينة ما لم يطلبوا الاحتفاظ بجنسيتهم . كما نص المشروع على أن يعين حاكم للمدينة بواسطة مجلس الوصاية تكون مهامه: (١) تمثيل الأمم المتحدة ومباشرة سلطاته باسمها (٢) العمل كرئيس إدارى للمدينة والنهوض بمسئولية الأمن والنظام (٣) الإشراف على الهيئات الدينية

المختلفة ومراعاة الحقوق والتقاليد القائمة (٤) التفاوض مع الحكومات المعنية لعقد اتفاقيات خاصة بحماية الأماكن المقدسة خارج المدينة (٥) تنظيم وإدارة قوات البوليس اللازمة لحفظ الأمن وصيانة القانون والنظام خاصة فى الأماكن المقدسة.

ونص مشروع نظام التدويل على تشكيل مجلس تشريعى من ٢٥ عضوا منتخبا وخمسة أعضاء معينين، على أن يتم اختيار الأعضاء المنتخبين بواسطة مجموعات تمثل الأديان الثلاثة، ويتم تعيين الأعضاء الآخرين بواسطة رؤساء المجموعات الدينية الرئيسية بالتساوى (المواد من ٢١ إلى ٢٧). كما تنشأ محكمة عليا من عدد كاف من القضاة لا يقل عددهم عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة يعينون بواسطة مجلس الوصاية ، ويصدر تشريع بإنشاء نظام قضائى مستقل للمدينة بشرط ألا يؤثر ذلك على اختصاص المحاكم الدينية (مادة ٢٨).

وأخيراً تضمن مشروع التدويل نصا باعتبار اللغتين العبرية والعربية هما اللغتان الرسميتان فى المدينة (مادة ٣١)

ونصوصا أخرى تتصل بالنظام التعليمى والإعلام والإذاعة والتليفزيون (المادتين ٣٢ ، ٣٣) . وأخيراً تضمن نظام التدويل نصوصا خاصة بحماية الأماكن المقدسة خارج القدس، ونصوصا خاصة بتوفير الموارد المالية والاقتصادية وغيرها.

وجدير بالذكر أن مشروع تدويل القدس لم يوضع موضع التنفيذ بسبب معارضة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية . وقد قررت الحكومة الإسرائيلية فى ٤ مايو سنة ١٩٥٢ نقل وزارة خارجيتها من تل أبيب إلى القدس ، فبادر السفير الأمريكى فى تل أبيب بتسليم مذكرة إلى الحكومة الإسرائيلية فى ٩ يوليو سنة ١٩٥٢ جاء بها « إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد علمت بقرار الحكومة الإسرائيلية بنقل وزارة الخارجية إلى القدس ، ولما كانت حكومة الولايات المتحدة قد التزمت وما زالت تلتزم بالسياسة التى ترمى إلى إخضاع القدس لنظام خاص يستهدف حماية الأماكن المقدسة ـ وذلك بموافقة الأردن وإسرائيل والجماعة الدولية كلها ، فإنها تعتقد أن من واجب الأمم المتحدة أن تنتهز أية فرصة

لتقرير نظام خاص بالقدس يحفظ مصالح الجماعة الدولية ومصالح الدول المعنية ، ولذلك فهى لا تنظر بعين الرضا إلى نقل وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى القدس، وسوف لا تنقل من جانبها السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس».

وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بعث القنصل العام الأمريكى فى القدس برسالة هامة إلى وزير الخارجية الأمريكية - مستر دالاس - يقول فيها « إن قرارات الأمم المتحدة بشأن تدويل القدس أصبحت باطلة بسبب اعتراض إسرائيل والأردن على تنفيذها . وإن أغلبية الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة - بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى - تعمل رغم الاحتلال الواقعى للمدينة على تجنب الاعتراف بها كعاصمة لإسرائيل » .

وفى ٥ أبريل سنة ١٩٦٠ أبلغ السفير الأمريكى فى عمان رئيس وزراء الأردن أن الولايات المتحدة الأمريكية علمت بعزم السلطات الأردنية على اعتبار مدينة القدس عاصمة

ثانية للبلاد ، وأنها لما كانت قد التزمت باحترام مصالح الأمم المتحدة بخصوص مركز المدينة ، فإنها لا يمكن أن تعترف فى أى حال بأى تصرف يرمى إلى جعـــــل القدس مقراً للحــكومة، لمخالفة ذلك لقرارات الأمم المتحدة بخصوص وضع القدس .

الفصل الرابع

مستقبل القدس

لقد أحطنا فيما سبق بمشكلة حماية الأماكن المقدسة ، خاصة فى مدينة القدس ، وتناولنا عرض المقترحات المختلفة لتقرير المركز السياسى لمدينة القدس ، وما أصابها من فشل ، ورأينا أن فكرة تدويل المدينة والمنطقة المحيطة بها لم توضع موضع التنفيذ بسبب إعتراض الأطراف المعنية ، فالدول العربية ـ والأردن بالذات ، ترفض الاعتراف بإحتلال الإسرائيليين للمدينة ، وتعمل على ضمها إلى الدولة العربية ، فى الوقت الذى ترفض فيه اسرائيل الاعتراف بأى مركز خاص للمدينة يفصلها عن الإقليم المحتل ، وتعمل على نقل عاصمتها إليها، بغض النظر عن مصالح الجماعة الدولية أو حقوق ومصالح العرب .

ولقد أدت الأحداث الأخيرة فى الشرق الأوسط نتيجة العدوان الإسرائيلى على الأراضى العربية فى ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ إلى إثارة مشكلة القدس من جديد . فقد قامت القوات

الإسرائيلية بتحطيم الجدار الفاصل بين القدس المحتلة والقدس العربية وقصفت القنابل على المدنيين الأردنيين فى القـدس القديمة ، وقامت بأعمال النهب على نطاق واسع ، فاستولت على نفـائس الأديرة والـكنائس وعلى المخطوطات التاريخية الهامة التى كانت الحـكومة الأردنية قد اكتشفتها وأودعتها فى متحف روكفلر ، وإنتهكت حرمة أماكن العبادة ، فحطمت مآذن المساجـد وأبراج الـكنائس ، وطردت رجال الدين المسيحيين والمسلمين ، وحطمت القنصليات وإنتزعت أعلامها، وأعلنت فى ٢٧ يونيو ضم مدينة القدس القديمة مع ضواحيها إلى إسرائيل ، ووافق البرلمـان الإسرائيلى على ثلاثة مشروعات قوانين بهذا الضم مع تأمين الأماكن المقـدسة وضمان حرية الوصول إليها . وعملت إسرائيل بسرعة على تنفيذ هـذه القوانين فحلقت طائراتها فى المدينة فى دوريات منتظمة بينما كانت إذاعة إسرائيل تعلن بالعربية إجراءات تمنع التعامل فى المدينة إلا بالعملة الإسرائيلية .

وقد أثارت الأحداث السابقة شعوراً بعدم الرضا لدى الرأى العام العالمى وموجة شديدة من الإستياء والاحتجاج، فبدأ السكرتير العام للأمم المتحدة يدرس ما قد يترتب من آثار على محاولة إسرائيل ضم القدس، وسارعت دول كثيرة بالإعلان عن معارضتها للاجراء الإسرائيلى وعدم الاعتراف به تحت أى ظرف من الظروف . وكانت أول دولة غربية أعلنت عدم الإعتراف به هى فرنسا . وفى واشنطون أعلن الرئيس الأمريكى جونسون أن القدس مدينة مقدسة للمسلمين والمسيحيين واليهود، وإنه من مآسى التاريخ أن تكون مدينة على هـذا القدر من السمو مركزاً لنزاع مستمر. وفى بريطانيا حذر وزير الخارجية -جورج براون- إسرائيل من إتخاذ أى إجراء منفرد بشأن القدس، وأعلنت روسيا أن ضم إسرائيل للقدس العربية عمل تعسفى يعيد إلى الأذهان الوسائل التى استخدمها النازيون فى دانزج والإلزاس واللوريين، وأعلنت الفاتيكان معارضتها لقرار الضم لأنه قرار من جانب واحد، وقررت أن هذا

الموقف لا يساعد على السلام بل هو تهديد للأمن العالمى .

هذا وقد أعلنت جميع دول الشرق الأوسط العربية والإسلامية عن معارضتها للاجراء الإسرائيلى ودعت رئيس الكنيسة الشرقية للتدخل السريع لصون مقدسات الأديان وإقرار السلام فى المدينة المقدسة . ففى عمان صرح ملك الأردن بأن الإجراء الذى إتخذته اسرائيل لضم القطاع الأردنى الذى تحتله من القدس إجراء تعسفى غير مقبول لا يمكن السماح به وتحد سافر للأمم المتحدة ولسلطاتها وهيبتها ، وفى الجزائر نددت الأوساط الرسمية بالمحاولة الإسرائيلية وقالت إن الدول العربية على استعداد لمواجهة هذا التحدى ، وإنها لأكثر عزما من أى وقت مضى على استعادة مدينة القدس ، كما أعلنت تونس وسوريا ولبنان والمغرب والسودان واليمن والجمهورية العربية المتحدة استنكارها للتحدى الصارخ الذى تمارسه إسرائيل بضم القدس العربية إليها .

وقد أثار القرار الإسرائيلى بضم القدس موجة شديدة من

الإحتجاج فى الأوساط الدينية . فأعلن زعماء الطوائف المسيحية فى الأردن أن أى خطة أو محاولة لضم القدس العربية الى اسرائيل لن يُعترف بها ، وبعثوا برسائل إلى الزعماء الدينيين والسياسيين فى العالم يؤكدون فيه أن الأماكن المقدسة ستظل تحت رعاية ملك الأردن وحمايته ، وأعلنت رابطة الحجاج المسلمين فى اندونيسيا أن المسلمين الأندونيسيين مستعدون لشن حرب مقدسة لإستعادة المسجد الأقصى وتحريره من السيطرة الإسرائيلية ، كما صرح مفتى المسلمين فى الاتحاد السوفيتى بأن الشباب المسلم فى الاتحاد السوفيتى أبدى رغبته فى التطوع فى صفوف المسلمين لتحرير بيت المقدس ، وأعلن البابا كيرلس السادس بابا الاسكندرية وسائر أفريقيا أن أى محاولة لضم القدس المحتلة يعتبر اجراءاً غير شرعى وتحدياً عنيفاً لكل القيم الدينية والروحية والتاريخية لأكثر من ١٦٠٠ مليون مسلم ومسيحى فى العالم .

وقد ناشد رؤساء الطوائف المسيحية بسوريا كل مسلم

ومسيحى العمل بجد وتفان لوقف ضم القدس العربية بمقدساتها الدينية لإسرائيل ، وطالبوا الأمم المتحدة بوقف الهجرة العربية من المناطق المحتلة ، واستنكروا بشدة الإجراءات التعسفية التى اتخذتها إسرائيل فى المعالم التاريخية التى تندد على الدوام بأبشع جريمة أرتكبت على وجه الأرض بصلب السيد المسيح ، ووقع على هذا البيان كل من رؤساء بطرياركية أنطاكية وسائر المشرق الروم الأرثوذكس وبطرياركية السريان الأرثوذكس وبطرياركية الروم الكاثوليك وطائفة السريان الكاثوليك والبطرياركية المارونية بدمشق وبطريركية الأرمن بدمشق كما أذاع فضيلة الإمام الأكبر الشيخ حسن مأمون شيخ الأزهر وقداسة البابا كيرلس السادس بطريرك الكرازة المرقسية بالإسكندرية وسائر أفريقيا بياناً مشتركا موجهاً إلى أصحاب الضمائر الحرة فى العالم أعلنا فيه أن الصهيونية العالمية عصبية جنس لا تمت للأديان بصلة ، وهى تعادى الإسلام والمسيحية وتعتدى عليهما وعلى مقدساتهما ، وأن المسلمين والمسيحيين

يستنكرون الإعتداء الغاشم الذى وقع على البلاد العربية وعلى القدس وما بها من مقدسات المسلمين والمسيحيين . وقد قررت إدارة الأزهر وبطرياركية الأقباط الأرثوذكس إرسال نسخ من هذا البيان إلى السكرتير العام للأمم المتحدة وإلى رؤساء وفود الأعضاء والمنظمات الإسلامية والمسيحية ، وأعلن قداسة البابا كيرلس السادس فى نداء وجهه إلى مجلس الكنائس العالمى فى جنيف يحذر العالم من حرب شاملة تبدأ فى الشرق الأوسط .

ولقد أثار مستقبل القدس اهتمام الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بمناسبة عرض موضوع العدوان الإسرائيلى على الجمعية العامة فى شهر يونيو سنة ١٩٦٧ . وقد اختلف الرأى حول الوسيلة المضادة التى يمكن اتخاذها لإزالة آثار العدوان الإسرائيلى على القدس العربية . فرأى البعض أن ضم إسرائيل القدس القديمة عمل متسرع غير مشروع لا يتفق مع القانون الدولى أو ميثاق الأمم المتحدة ويشكل إنذاراً للمنظمة العالمية

بما سيحدث إذا لم تجبر اسرائيل على سحب قواتها بسرعة ، وأن ادانتها واجبارها على الإنسحاب هو أقل ما يمكن أن تفعله الجمعية العامة . ورأى البعض أن تسوية مشكلة القدس وغيرها من المشكلات المتفرعة على قضية فلسطين — مثل مشكلة نهر الأردن — ينبغى أن تكون تسوية نهائية تتضمن اعتراف الدول العربية بإسرائيل .

ومن المعلوم أن الباكستان قدمت الى الأمم المتحدة مشروع قرار تعان فيه الجمعية العامة عن قلقها العميق ازاء الموقف فى القدس نتيجة للاجراءات التى اتخذتها اسرائيل والتى تهدف الى تغيير الوضع فى المدينة ، وتدعو اسرائيل إلى الغاء جميع الإجراءات التى اتخذتها بالفعل وأن تمتنع من الآن فصاعداً عن القيام بأية أعمال من شأنها تغيير وضع القدس ، وأن يقدم السكرتير العام الى مجلس الأمن تقريراً حول الموقف. وقد اقترعت الجمعية العامة بالموافقة على هذا المشروع وامتنعت

٢٠ دولة عن التصويت من بينها الولايات المتحدة الأمريكية .

هذا وقد ظهرت بعد العـدوان الإسرائيلى على الدول العربية فى ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ بعض الأصوات التى تنـادى بالعودة الى فـكرة تدويل القدس أو وضعها تحت الرقابة الدولية ، فأعلن البابا بولس السادس فى الفاتيكان الدعوة الى تدويل مدينة القدس « التى يجب أن تبقى دائماً مدينة الله » ووزع مندوب الفاتيكان على وفود الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة مذكرة تطالب بتدويل القدس كلها ووضع نظام دولى يحكمها لضمان حرية الوصول الى الأماكن المقدسة للمسيحيين والمسلمين واليهود ، وأجرى مندوب الفاتيكان مشاورات مع مندوبى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بهذا الشأن ، وأعلن رئيس الولايات المتحـــدة — جونسون — عن ضرورة الاعتراف بمصلحة الأديان الثلاثة فى القدس وضرورة أن يتقرر مستقبلها بعد مشاورات مناسبة مع الزعماء الدينيين ومع الزعماء الآخرين الذين يعنيهم الأمر .

وقد نالت الدعوة إلى تدويل القدس تأييد بعض الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بمناسبة بحث موضوع العدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧ ، فأيد مندوب أسبانيا دعوة البابا بولس السادس بتدويل القدس بحيث تصبح منطقة لها شخصيتها المستقلة تحت نظام دولى وقال « إن المسألة ليست فقط مسألة حماية الأماكن المقدسة ، إذ أن هذا قد يصلح حلا فعالا بالنسبة للأماكن المقدسة خارج القدس ، ولكن هذا لا يكفى بالنسبة للأماكن المقدسة داخل القدس نفسها بسبب تعدد هذه الأماكن إلى حد كبير »، وقال المندوب الأسبانى «إن أباايبان ـ وزير خارجية إسرائيل ـ دعا فى خطاب ألقاه فى الأمم المتحدة سنة ١٩٤٩ إلى أن تنشىء الأمم المتحدة نظاما دولياً فى القدس مهمته السيطرة على الأماكن المقدسة وحمايتها على أن تتعاون إسرائيل فى تنفيذ هذا النظام . وفى عام ١٩٦٧ ـ وفى ضوء الأحداث الأخيرة ـ تأمل أسبانيا أن الذين سيشتركون فى تقرير مصير القدس وفى النظام الذى سينشأ فيها فى المستقبل

سيعملون بإخلاص على التعاون فى تنفيذ توصية قررتها الأمم المتحدة منذ ٢٠ سنة » وقال مندوب السويد « إن من المبادىء الأساسية لإقرار السلام الدائم فى الشرق الأوسط حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة فى القدس لأبناء جميع الأديان » . واقترح مندوب كندا أن تتولى الأمم المتحدة مسئولية الإشراف الدولى على القدس لحماية المصالح الدينية ، كما اقترح مندوب نيجيريا إنشاء لجنة دولية للاشراف على الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها بضمان الأمم المتحدة ، ودعا مندوب بيرو إلى تدويل القدس تحت إشراف الأمم المتحدة وانسحاب القوات الإسرائيلية على أن يتم فى نفس الوقت إنشاء مناطق منزوعة السلاح تفصل بين القوات العربية والقوات الإسرائيلية .

ولكن الدعوة إلى تدويل القدس قوبلت بمعارضة شديدة من الأوساط الإسلامية ، وقد حمل لواء هذه المعارضة الأزهر الشريف بالقاهرة ، فنى شهر يونيو ١٩٦٧ وجه مجمع البحوث الإسلامية فى الأزهر بيانا إلى العالم الإسلامى يستنكر فيه

المؤامرة الصهيونية ضد المقدسات الإسلامية ويهيب بالمسلمين أن يهبوا لحماية بيت المقدس وأن يدفعوا بكل ما أتوا من قوة وإيمان أطماع إسرائيل الشريرة فى الاستيلاء على مدينة القدس ومحاولات تدويلها تحقيقا لخطط الاستعمار ونكاية فى العروبة والإسلام . وجاء فى بيان شيخ الأزهر مع البابا كيرلس السادس أن المسلمين والمسيحيين يرفضوا رفضاً باتا بكلمة موحدة فكرة تغيير الوضع القائم فى القدس قبل العدوان الغاشم وفكرة تدويلها لأنها جزء من جسم الدولة العربية .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن الكنائس الشرقية المسيحية أعلنت أن تدويل القدس وضع شاذ لامثيل له فى المجال الدولى ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، وقد بعث البابا كيرلس السادس برسالة عاجلة إلى كل من السكرتير العام للأمم المتحدة واللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمى ورؤساء الطوائف المسيحية يقول فيها إن عروبة القدس واقع تاريخى وأية محاولة للتدويل تعتبر عملا عدوانيا غير مشروع وتهديداً

خطيراً للسلام العالمى ، كما حذر جميع المجالس الكنسية المسيحية فى أوربا وأمريكا من أن هدف الصهيونية هو القضاء على الأديان السماوية والقوميات بحيث لا تبقى إلا القومية اليهودية.

وقد ضاعفت الحكومات العربية جهودها لمعارضة محاولات تدويل القدس العربية ، فحذرت الجامعة العربية فى مذكرة عاجلة أرسلتها إلى الحكومات العربية فى شهر يونيو سنة ١٩٦٧ من خطورة العدوان الإسرائيلى على القدس العربية وما يشكله هذا العدوان من تحد للدول العربية وللأديان ولمقدسات العالم وللأمم المتحدة . وقد أصدر الدكتور سيد نوفل الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية بيانا قال فيه : « إن احتلال القدس القديمة بالعدوان وضمها إلى القدس الإسرائيلية وانتهاك حرمات المقدسات الإسلامية والمسيحية جرم لا يغتفر .. وإن الحديث عن تدويل القدس العربية لا يعدو أن يكون حلقة فى سلسلة المحاولات لإكساب العدوان الإستعمارى الصهيونى مكاسب جديدة ، فالأمم المتحدة حين قررت التدويل

للقدس منذ عشرين عاما وعارضته إسرائيل ، قررته للمنطقة بأسرها وليس للقدس العربية وحدها ، ووضعت لإسرائيل مناطق محددة تجاوزتها بالعدوان أضعافا مضاعفة » .

والواقع أن خطة تدويل القدس لم تنل تأييد كافة الطوائف المسيحية والإسلامية . ففى ١٩ يناير سنة ١٩٥٠ قامت بعثة تقصى الحقائق التابعة للكنيسة الأمريكية بدراسة مسألة تدويل القدس بالتباحث مع ممثلى حكومة إسرائيل والكنيسة القبطية والكنيسة الكاثوليكية اليونانية والكنيسة الكاثوليكية والكنائس البروتستانية ، ومع ممثلى العرب من المسيحيين والمسلمين، وأعلنت أنها تستخلص من هذه المحادثات ما يلى :

١ — أن خطة تدويل القدس خطة خطرة وغير ضرورية كما أنها غير عملية ومن شأنها إثارة الاضطراب وتأخير أى تقدم سلمى فى المنطقة .

٢ — أن التدويل الكامل ليس ضروريا لحماية الأماكن

المقدسة ، فلقد قام المسلمون بصيانة هذه الأماكن وحمايتها قرون عديدة ولا يوجد ما يدل على نية العبث بها مستقبلا .

٣ ــ أن العرب والإسرائيليين قد يتفقون بعد انتهاء الاضطرابات العسكرية على حماية الأماكن المقدسة ، وأى تدخل من جانب الدول الأخرى فى المسائل المختلف عليها بين الطرفين قد يؤدى إلى تعقيد الأمور .

٤ ــ لا يجوز الاستناد إلى الرأى القائل بأن احتمال تعسف العرب أو الإسرائيليين فى القدس يبرر تدويلها ، ذلك أن ضمان حرية الوصول إلى أماكن العبادة وحمايتها يمكن أن تتأكد بغير التدويل .

٥ ــ أن الأردن وإسرائيل تعارضان تدويل القدس لمساس هذا الإجراء بالسيادة الإقليمية ، وينبغى التحرز فى قبول أى مشروع يمس هذا السيادة .

٦ ــ أن مشروعات التدويل المقترحة ينتابها النقص وعدم الكمال ، فقد استبعدت بعض الأماكن الدينية الهامة من نطاق

التدويل ـ مثل مسجد عمر فى المدينة القديمة ـ وأدخلت بدون مبرر بعض المواقع الخالية من الأماكن المقدسة ـ مثل جبل المكبر . والقول بأن الغرض من ذلك تحقيق التوازن بين الأقاليم المأخوذة من الجانبين قول غير سديد لأنه يتجاهل الغرض الأصلى من التدويل .

٧ ـ أن تدويل القدس لا يقيم وزنا لرغبات الأهالى فى المدينتين القديمه والجديدة ويرتكز على الاعتبارات السياسية التى تهم الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، فى الوقت الذى لا ترتبط فيه بعضها بموضوع حماية الأماكن المقدسة من قريب أو بعيد .

٨ ـ أن التسوية الحاسمة للأماكن المقدسة تعتمد على إقرار السلام الدائم ومعالجة المشاكل والمآسى الإنسانية التى نجمت عن الحرب ـ مثل تشريد الأهالى من ديارهم . وهو مالا يمكن التوصل إليه إلا عن طريق المفاوضات بين الطرفين .

ومن الإنصاف القول بأن تقرير مستقبل القدس على

أساس تدويلها لن يكون حلا مأمون العواقب وذلك للأسباب الآتية :

(ا) إن تدويل القدس يعنى انتزاع قطعة من أرض العرب لم يخطىء العرب يوما فى مقدساتها بما فيها مقدسات اليهود أنفسهم ، وقد ولد موقف العرب المسلمين من مقدسات القدس تقليداً تاريخياً نشأ منذ عصر عمر بن الخطاب حتى الآن ، ولذلك لا يوافق المسيحيون فى الشرق على تدويلها اطمئنانا منهم لأوضاعها القديمة .

(ب) إن تدويل القدس هو بمثابة احتلال دولى لا مبرر له على جزء من الوطن العربى، ومن شأنه إخضاع كل المقدسات الدينية لسياسة تنبت فى أرض غير أرض هـــذه المقدسات ولسيطرة دول تتسم مذاهب بعضها بالإلحاد فى رأى المسيحية والإسلام .

(حـ) إن سياسة تدويل القدس قد تخضع إلى حد كبير لرغبات الصهاينة المعادية لجميع الأديان ، ومن السخرية وضع

الأماكن التى تقدسها المسيحية والإسلام تحت رحمة الإسرائيليين وهم قوم بينهم الكثيرون من الملحدين .

وجدير بالذكر أن نظام التدويل طبق عملا على بعض المدن والأقاليم مثل مدينة طنجة وميناء دانتزج وإقليمى السار وتريستا ، ولكن التجارب السابقة دلت على فشل نظام التدويل خصوصاً بالنسبة لمدينة طنجة وإقليم تريستا . ففى عام ١٩٢٣ عقدت فرنسا وأسبانيا وبريطانيا اتفاقا نص على نزع السلاح من مدينة طنجة ووضعها تحت نظام الحياد الدائم ، ولكن القوات الأسبانية استولت على المدينة سنة ١٩٤٠ ـ حتى تضمن حيدتها فى الحرب العالمية الثانية ـ فأطاح ذلك بنظام التدويل . وفى سنة ١٩٤٧ وضعت معاهدة الصلح إقليم تريستا تحت إدارة دولية يتولاها حاكم معين من قبل مجلس الأمن على أن يكون الإقليم فى حالة حياد ويتولى الدفاع عنه والمحافظة على الأمن فيه قوات مسلحة تابعة للدول المتحالفة ، ولكن النظام الدولى المذكور تعطل نتيجة الاختلاف على

تعيين الحاكم واتجهت الدول الغربية إلى سياسة ضم الإقليم لإيطاليا ، وإزاء معارضة يوغوسلافيا للضم استمرت المشكلة قائمة حتى سنة ١٩٥٤ حيث تمت تسويتها بالاتفاق بين الدول المعنية على أساس استبعاد نظام التدويل وتقسيم الإقليم ، مع التغلب على المشكلة السكانية بحماية الأقليات وإباحة الهجرة .

ومجمل القول أن نظام التدويل لا يمكن قبوله لتقرير مستقبل مدينة القدس ، ذلك أنه نظام فاشل وغير ضرورى ، وخطر على السيادة الإقليمية للدول ، ولا يعدو أن يكون حلقة فى سلسلة المحاولات لإكساب العدوان الاستعمارى الصهيونى مكاسب سياسية جديدة . كما أن حرية الوصول إلى أماكن العبادة وحمايتها يمكن أن تتأكد بغير التدويل . وأخيراً فإن تدويل القدس لا يقيم وزناً لرغبات الأهالى ولا للمشاكل الإنسانية الأخرى المتفرعة على قضية فلسطين ويحمل على التخوف من خضوع نظام المدينة المقدسة لرغبات الصهاينة المعادية لمقدسات جميع الأديان .

ولقد أسلفنا القول بأن السلطات الإسرائيلية حاولت بعد العدوان الصهيونى الإستعمارى على الدول العربيـة فى يونيو سنة ١٩٦٧ تقرير مستقبل القدس المحتلة على أساس ضم المدينة الأردنية القديمة إلى القدس الجديدة . وقد بررت إسرائيل هذا الضم بأن من شأنه توحيد القدس بشطريها ونشر السلام فيها وإعادة الترابط والوحـــدة بين أجزائها ، وحماية شعبها والنهوض به . كما حاولت إسرائيل إيهـام العالم بأن الحرية الدينية مكفولة لجميع الطوائف ، ودخلت ـ بدون وجه حق ـ فى محادثات مع الزعماء الدينيين بخصوص وضع الأماكن المقدسة . وعلى الرغم من صدور قرار من الجمعية العامة برفض ضم القدس الى اسرائيل ، الا أن الأخيرة أبلغت السكرتير العام للأمم المتحدة (يوثانت) بأنها ستمضى قدما فى تنفيذ الإدارة المؤحدة لمدينة القدس ــ بصرف النظر عن التنازل النهائى عن الإقليم المحتل ، وأن القدس عاصمة اسرائيل ، وهى بدونها كرجل بغير رأس ، وأن تقرير مستقبلها على أساس آخر غير ضمها

للإقليم الإسرائيلى لا يقبل الجدل والمناقشة .

والحقيقة أن تقرير مستقبل القدس على أساس ضمها لإسرائيل أو توحيد إدارتها لا يمكن قبوله للأسباب الآتية .

أولا : أن الصهاينة ـ الذين زوروا الكتب السماوية ـ ليسوا أمناء على الأماكن المقدسة ، ذلك أنهم يرفضون الإعتراف بميلاد المسيح أو وجوده وينتظرون مسيحاً آخر ويعتنقون عنصرية هادمة لقدسية الألوهية ولروح الأديان ، كما أنهم درجوا على استخدام الدين فى الأغراض السياسية والاعتداء المتكرر على الأماكن المقدسة منذ عام ١٩٤٨ . ولا شك أن احتلال إسرائيل للقدس العربية ومقدساتها سوف يؤدى عملا إلى اغلاق الأماكن المقدسة دون سبعمائة مليون مسلم فى العالم .

ثانياً : أن الكلام عن توحيد المدينة هو نوع من السفسطة الكلامية والتلاعب اللفظى الذى لا يمكن أن يخفى

الحقيقة ، فهو كالقول بأن الدولة الاستعمارية تحقق الوحـدة الوطنية للاقليم المستعمر بضمه اليها ، بينما أن الوحدة الأصلية هى الوحدة التلقائية الإختيارية التى تختارها الشعوب عن حرية وطواعية .

ثالثاً : أن مسألة القدس ليست مسالة دينية صرفة ، بل ينبغى النظر أيضاً إلى المسائل والإعتبارات السياسية والقانونية المرتبطة بها ، كالحق فى السيادة الإقليمية .

رابعاً : ان ضم القدس القديمة إلى اسرائيل هو جزء من عملية « الإمتصاص » المستمرة لأراضى الدول العربية خاصة أراضى الضفة الغربية لنهر الأردن ، والسماح بضم مدينة القدس يعنى السماح للمعتدى بأن يجنى ثمار عدوانه ، ممـا يعد خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولى العام .

خامساً : أن إيجاد المبررات الخاصة بنشر السلام والنهوض بالسكان هو موقف استعمارى خطير على مصالح الشعوب ،

فالسلام القائم على الإحتلال والضم « سلام قرصنة » من شأنه زيادة حالة التوتر ، وهو شبيه بالتدابير التى نفذها هتلر عندما ضم بعض الأراضى الى ألمانيا قبل نشوب الحرب العالمية الثانية. أما القول بأن اعادة وحدة المدينة يفيد العرب فقول كاذب يناقض المبادىء الأولية للعدالة والأخلاق ، وما تحاول اسرائيل تصويره على أنه وحدة القدس إنما هو فى الواقع ضم غير مشروع مشحون سلفاً بالمخاطر البالغة .

سادساً : إن القول بأن اسرائيل بدون القدس كرجل بغير رأس يقوم على نية عدوانية وأهداف توسعية ويرتكز على إفتراض القول بأن اسرائيل بدون الأقاليم العربية المجاورة هى عضو ناقص البنيان فى الجماعة الدولية .

ولذلك أعرب مندوب باكستان فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٦٧/٧/١٢ عن « انزعاجه الشديد » لما أعلنه السكرتير العام عن عدم التزام إسرائيل بقرار الجمعية العامة

الذى يقضى باعتار الإجراءات التى اتخذتها لضم القدس إليها اجراءات غير مشروعة ، وقدم نص مشروع القرار التالى« إن الجمعية العامة » :

١ — تستنكر عدم تنفيذ إسرائيل للتوصيات السابقة بشأن القدس .

٢ — تؤكد من جديد دعوتها لإسرائيل بالرجوع عن كل ما اتخذته فعلا من قرارات ، وأن تمتنع بعد ذلك عن اتخاذ أى إجراء من شأنه ان يغير الوضع القانونى للقدس .

٣ — تطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عن الموقف وعن تنفيذ هذا القرار .

٤ — تطلب من مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات الضرورية لتأكيد تنفيذ هذا القرار . (العقوبات الاقتصادية والعسكرية .. الخ) .

ومن المعلوم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت على

مشروع قرار باكستان بأغلبية ٩٩ صوتاً للاشيء وامتناع ١٩ دولة عن التصويت منها أمريكا وبريطانيا ، وذلك بعد تعديله بحذف الفقرة الرابعة التى تدعو مجلس الأمن إلى ضمان تنفيذ هذا القرار . وعلى الرغم من هذه الموافقة إلا أن المندوبين البريطانى والأمريكى أوضحا أن مشكلة القدس لا يمكن حلها بعيداً من الجوانب الأخرى للموقف ، كما صرح أبا إيبان - وزير خارجية إسرائيل - أن حكومته سوف تتجاهل هذا القرار تماما كما فعلت بالنسبة للقرار السابق صدوره فى ٤ يوليو عام ١٩٦٧ .

ولذلك أعلن قداسة البابا كيرلس السادس بابا الإسكندرية وسائر إفريقيا بصفته رئيس مؤتمر الكنائس الأرثوذكسية استنكار جميع الكنائس الأرثوذكسية فى العالم للمؤامرة الصهيونية بالإصرار على عدم تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص ببطلان كل آثار ضم القدس العربية إلى القدس المحتلة والاستمرار فى اغتصابها . كما أعلنت الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة المحبة للسلام عن احتجاجها على التصرف الإسرائيلى .

ونحن نعتقد أن تقرير مستقبل القدس ينبغى أن يقوم على أساس أن القضية ليست قضية حماية الأماكن المقدسة فحسب بل على اعتبار أن مشكلة القدس مشكلة سياسية وقانونية ودينية، ويقتضى ذلك إبداء الملحوظات التالية :

(ا) إن قضية القدس ينبغى أن تدرك من الناحية الدينية على أساس ربطها بحماية الأماكن المقدسة فى فلسطين بصفة عامة . وحماية الأماكن المقدسة يجب أن تهدف إلى المحافظة على هذه الأماكن وتأكيد حرية الوصول إليها بغير تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، كما يجب أن تبتغى الحد من أهداف الصهيونية فى تقويض الأديان السماوية ـ غير اليهودية ـ والقضاء على سلطانها . والحل الحاسم لهذه الجوانب الروحية يتمثل فى خلق لجنة دينية يتم تشكيلها بطريقة مقبولة وعادلة ، تتولى الإشراف على جميع الأماكن المقدسة فى فلسطين ـ بما فيها القدس ـ كما تنهض بمسئولية تسوية المنازعات والخلافات بين الطوائف والجماعات الدينية المختلفة على أساس

حماية الأوضاع القائمة والحقوق والامتيازات المكتسبة بطريقة مشروعة وخلق هذه اللجنة لا يتضمن الاعتراف لهـا بحقوق السيادة الإقليمية .

(ب) إن قضية القدس من الناحية القانونية ينبغى إدراكها على أساس حق السيادة الإقليمية ومبدأ المسئولية الدولية . ذلك أن اعتداء السلطات الإسرائيلية على القدس العربية والعمل على ضمها إلى اسرائيل يتعارض مع مبادىء القانون الدولى ، التى ترفض الاعتراف بالضم كوسيلة لـكسب السيادة على الاقليم ، وتشجب العدوان المباشر وغير المباشر ، وتقرر حماية الوحدة الإقليمية للدول وسلامة أراضيها . والنتيجة القانونية المترتبة على عبث اسرائل بقواعد القانون الدولى ومبادىء الأمم المتحدة ـ خاصة مبـدأ تقرير المصير ـ هى تحملها تبعة المسئولية الدولية التى تقضى فى الدرجة الأولى بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه Status quo ante . فإذا لم تمتثل اسرائيل للأحكام السابقة كان من حق الدول العربية مقاومة العدوان

طبقا لحق الدفاع عن النفس . وقد ظهرت أول بوارد المقاومة المنظمة يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٧ عندما أعلن كبار شخصيات المدينة أن الشعب لا يعترف بتوحيد القطاعين العربى والإسرائيلى وقد بدأ الشعب العربى فعلا فى مقاومة العدوان الإسرائيلى فى المدينة المقدسة بصورة فعالة .

(حـ) إن قضية القدس من الناحية السياسية لا تعدو أن تكون قضية جانبية يجب ألا تشغلنا عن المعركة الرئيسية وهى تحرير الوطن السليب وإعادته إلى الأمة العربية . واذا كانت الأمم المتحدة قد فشلت فى اصدار قرار يطالب القوات الإسرائيلية بالإنسحاب فوراً من الأراضى العربية التى احتلتها فى يونيو سنة ١٩٦٧ الا أنه من الإنصاف القول بأن انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضى المحتلة هو وحده الذى يمكن أن يخلق أساساً لأى حل سلمى .

الأورمان ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٧

فهرس

مكتبة الأنجلو المصرية

الثمن ١٠ ص